

الأبعاد الفكرية في التوجهات الاستراتيجية لوزارة الخارجية السعودية



الأبعاد الفكرية في التوجهات الاستراتيجية لوزارة الخارجية السعودية

إعداد د/ ماجد بن ثامر بن ثنيان بن محمد آل سعود

الرياض

1443هـ/2021م

كمعهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ، ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل سعود ، ماجد بن ثامر بن ثنيان بن محمد الأبعاد الفكرية في التوجهات الاستراتيجية لوزارة الخارجية السعودية. / ماجد بن ثامر بن ثنيان بن محمد آل سعود .- الرياض ، ٢٤٤٣

۱۳۶ ص ، ۲٤ ۱۷۷ سم

ردمك: ۸-۱۹۲۰ - ۲۰۳-۱۹۷۸

۱- السعودية. وزارة الخارجية - تنظيم و ادارة ۲- الاستراتيجية السعودية ۳- السعودية - العلاقات الخارجية أالعنوان ديوي ۳٥٤,٩٥٣١٥٩٠٩٠

رقم الإيداع: ۱٤٤٣/۱۱۲۲۷ ردمك: ٨-١٩٢٥، ٢٠٠٣، ٩٧٨

الأبعاد الفكرية في التوجمات الاستراتيجية لـوزارة الخـارجيـة السعـوديـة

قائمة المحتويات

11
13
15
17
19
21
21
22
22
22
23
29
31
31
31
32
33
36
36
38
45

45	القوى الاجتماعية المؤثرة
47	مرتكزات السياسة الخارجية السعودية وتوجهاتها المعاصرة
47	أ)الإسلام
48	دورالإسلام في النظام السعودي
49	ب)العروبة
51	ج) عدم التدخل والحياد
51	الاتجاهات
52	تقديم العون لدول العالم الإسلامي
52	تدعيم المملكة لبرامج التنمية في الدول الإسلامية
53	مساهمة المملكة في موارد المؤسسات الدولية
53	دور المملكة في خدمة قضايا التنمية في العالم
55	سمات مساعدات الملكة
57	الإدارة العامة للشؤون الإسلامية
57	أولًا: نشأة الإدارة
58	تنظيم الإدارة العامة للشؤون الإسلامية
59	مصادر معلومات الإدارة
59	محددات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية
60	1) المحددات المرجعية
61	2) المحددات الإقليمية المحيطة
62	مفهوم المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي
64	3) المحددات المحلية الذاتية
65	الموقع الجغرافي
65	الموارد الطبيعية
66	الصناعة
67	البعد الدولي
67	أبرز أولوبات وزارة الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية وفق رؤية (2030)

68	التحديات التي تواجه وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية
72	رئاسة المملكة العربية السعودية لقمة مجموعة العشرين
73	ثانيًا: الدراسات السابقة
73	المحور الأول: الأبعاد الفكرية والسياسة الخارجية للدولة
75	المحور الثاني: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية
77	المحور الثالث: دور الأبعاد الفكرية في السياسة الخارجية السعودية
79	ج) الرؤية الاستراتيجية لموضوع الدراسة
83	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
83	تمهيد
83	أولًا: منهج الدراسة
84	أداة الدراسة
85	وصف أداة الدراسة
91	إجراءات تطبيق أداة الدراسة
91	أساليب المعالجة الإحصائية
93	الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها
95	تمهيد
95	أولًا: النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة
98	ثانيًا: النتاجُ المتعلقة بأسئلة الدراسة
113	الخاتمة
114	النتائج
116	التوصيات
117	المقترحات
119	المراجع
127	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	رقم الجدول
42	جدول رقم (1) إجمالي مساعدات المملكة العربية السعودية للأعوام 1970–2010م (بملايين الدولارات).
87	جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.
89	جدول رقم (3) معامل الارتباطات لبيرسون ومعامل الارتباط المصحح لمحاور الدراسة.
96	جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة .
96	جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الخبرة في العمل.
97	جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر.
98	جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل الأكاديمي.
99	جدول رقم (8) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بغايات السياسة الخارجية للمملكة، مرتبة تنازليًّا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.
102	جدول رقم (9) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة مرتبة تنازليًّا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

الصفحة	رقم الجدول
106	جدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بوسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مرتبة تنازليًّا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.
110	جدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدورالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة، مرتبة تنازليًا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
129	وزراء الخارجية	1
130	رابطة العالم الإسلامي	2



إلى والدي ووالدتي وزَوْجَتي وأوْلادي

ولكُلِّ مَنْ ساندني بالنُّصْح والتَّشْجيع والتَّحْفيز،،،

لهم جميعًا أُهْدي عَمَلي هذا،،،

مع المَحَبَّة والْعِرْفان

المؤلف



الحمْد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشْرَف الأنْبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني بعد أن وفَّقني الله لإنهاء هذا الْبَحْث إلاَّ أنْ أحمَده سُبْحانه وتعالى على جزيل نعْمائه التي لا تُعدُّ ولا تُحْصى، ثم أتقدَّم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الملكي/ عبدالعزيز بن سعود بن نايف آل سعود حفظه الله وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ورئيسها معالي الدكتور/ عبدالمجيد بن عبدالله البنيان، وإلى جميع أعضاء الهيئة العِلْميَّة في قسم الدراسات الاستراتيجية.

كما أتقدم بالشكر لمعهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية لنشرهذا الكتاب وأرجو أن ينتفع منه كل من يقرأه وأن يكون إثراء للمكتبة العربية.

ثم أتقدم بشكرى وتقديري وامتناني للأستاذ الدكتور/ أميربن عبدالله النعمان

على ما قدَّمه في من وقت واهتمام وتوجيه في إعداد هذا البحث، ونرجو من الله العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء وأن يمتعه بدوام الصحة والعافية.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين...

المؤلف

المقدمة

تعد مهمة وزارة الخارجية من المهام الرئيسية والأساسية في حركة الدولة الخارجية، وهي تُعدُّ انعكاسًا مهمًّا للمنهج السياسي الداخلي، ففي الدول المستقرة، وبخاصة الملكية منها يطرأ على ملامح السياسية الخارجية كثير من التغيير والتبديل، إلا أنه في المملكة العربية السعودية يختلف الوضع كثيرًا نظرًا للاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية، والفعل والتأثير في القرار السياسي الدولي والعربي والإسلامي.

وضمن هذا السياق عززت المملكة العربية علاقاتها التاريخية والمهمة مع الأمة العربية، هذه العلاقات التي تمتد من التاريخ إلى الجغرافيا إلى الاقتصاد إلى الأمن والسياسة، حتى تصل إلى شبه التطابق المطلق للرؤى المستقبلية للقضايا العربية والإسلامية والإقليمية والدولية وكيفية التعامل معها.

وترتكز العلاقات الدولية بين الدول على مبادئ وأسس جعلت من هذه العلاقات أسلوبًا ومنهجًا ذا وظائف مختلفة ومتنوعة، كما شهدت هذه العلاقات أشكالا متنوعة من الممارسة توحدت وتمحورت جميعها حول قاعدة أساسية واحدة، تقوم على إرساء أسس المساواة وحفظ السلم والأمن الدوليين، وتميزت العلاقات الدولية بالحاجة إلى أدوات خاصة للتخاطب والاتصال، والأداة الأولى للاتصال الدائم هي التمثيل الخارجي) التمثيل الدبلوماسي والتمثيل القنصلي) سعيا إلى إيجاد أفضل التسهيلات للمعاملات وقارب الأفكار بين العائلة الدولية ليسودها التفاهم والمودة. (عمران، 2014م، ص2).

ووزارة الخارجية هي المؤسسة التي يستعين بها رئيس الدولة في إدارة وتوجيه علاقتها مع سائر دول العالم، مستعينًا في المساعدة في صياغة وتنسيق السياسة الخارجية دوليًا، ويرأس وزراة الخارجية وزير يساعد رئيس الدولة في تصريف الشؤون الخارجية لدولته، وتوجيه علاقتها الدولية بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي، وعملها أداء مهمته بمجموعة من الموظفين. (أبوهيف، 1977م، ص 50).

إن الإدارات التي يرأسها وزير الخارجية تسمى في معظم الدول بوزارة الخارجية، وهو نظام أصبح قائمًا وثابتًا في جميع الدول، ولذلك يُعدُّ منصب وزير الخارجية من المناصب المهمة في الدولة ذات المسؤوليات الجسام التي تتطلب أن يتمتع شاغله برباطة الجأش، اللباقة، سعة الاطلاع، الكياسة، قوة الأعصاب، وحسن التصرف. (العادة، 1973م، ص48).

ولقد هدفت الدراسة إلى توضيح غايات السياسة الخارجية للمملكة، واستجلاء المحددات الفكرية لسياستها الخارجية، والوقوف على وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وتحليل دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياساتها. وكانت أهم النتائج:

- 1. أن آراء عينة الدراسة حول محور (غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.12 من 5). وتتمثل غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين في الحفاظ على مكانة المملكة المتميزة بين دول العالم، وتحسين صورة الإسلام عالميا.
- 2. أن أراء عينة الدراسة حول محور (المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.18 من 5)، وأن من أهم المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين هي الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي، دوركبير في محددات سياسة المملكة الفكرية.
- 3. أن آراء عينة الدراسة حول محور (وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.96 من 5). ومن أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين أن الطاقة تلعب دورًا مهمًا في علاقة المملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبرى، وأن الدبلوماسية تُعدُ من أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
- 4. أن آراء عينة الدراسة حول محور (الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (3.94 من 5) ومن أهم الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين هي أن المملكة تحافظ على ثبات سياستها، على الرغم من تغير الأحداث الدولية، أهمية دور جامعة الدول العربية وتوجهاتها المقدر في تحديد سياسات المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

مدخل الدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
 - أهداف الدراسة
 - أهمية الدراسة
 - حدود الدراسة
- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

الفصل الأول

مدخل الدراسة

مقدمة الدراسة:

يختلف مركز وزير الخارجية واختصاصاته من دولة إلى أخرى تبعًا لنظامها الدستوري، ففي نظام الحكم المطلق يقتصر دور وزير الخارجية على تنفيذ إرادة رئيس الدولة. والعمل وفقًا لتوجيهاته، ويكون لرئيس الدولة الكلمة الأولى والأخيرة في سياسة الدولة وتوجيه علاقاتها الخارجية، أما في الدول الديمقراطية والتي تسودها نظم دستورية واضحة ومستقرة، فإن مركز وزير الخارجية يكون أكثر أهمية، حيث يتولى أساسًا رسم السياسة الخارجية للدولة ويتولى تنفيذها بنفسه مباشرة أو بواسطة موظفي وزارته، ويتحمل بالمقابل المسؤولية عن رسم هذه السياسة أمام رئيس الدولة والبرلمان. وتجدر الإشارة إلى وصف وزير الخارجية كمعبر عن إرادة دولته في مجال العلاقات الدولية؛ حيث تنسب الإرادة التي يعبر عنها إلى دولته، ولا يمكن أن تتحلل الدولة من التزامها بما يصدر عن وزير خارجيتها من تعبيراً وإفصاح عن إرادتها.

وإذا كان مركز وزير الخارجية متروكًا تنظيمه للقانون الداخلي لكل دولة، فإن القانون الدولي العام ينظم علاقات وزير الخارجية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، فهو رئيس المبعوثين الدوليين لدولته، والمفاوض المتحدث باسمها، وجرى العرف الدولي على حضور وزير الخارجية حفل تقديم المثلين الدبلوماسيين الأجانب أوراق اعتمادهم لرئيس الدولة، وله حق رئاسة وفود دولته في المؤتمرات الدولية ولدى المنظمات الدولية، إلاإذا شارك رئيس الدولة أورئيس الحكومة، كما أن لوزير الخارجية أن يوقع جميع الأوراق الدولية المهمة بنفسه أو يفوض من ينوب عنه، وهو المتحدث باسم الدولة.

ونظرًا لهذه المسؤوليات المهمة التي يتمتع بها وزير الخارجية فقد جرت العادة الدولية على إخطار الدول بتعيين وزير الخارجية أو تركه لهذا المنصب. (العادة، 1973م)

ولقد حددت صلاحيات واختصاصات وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية في ظام مجلس الوزراء رقم 120 في 1377/10/5 هـ، الذي أوضح اختصاصات الوزراء العاملين، ومن بينهم وزير الخارجية ، الذي يتمتع طبقًا لهذا النظام باختصاصات سياسية.

إن المملكة العربية السعودية قد وضعت نفسها بين الوسطاء الرئيسيين في بعض نزاعات الشرق الأوسط المستعصية، بعد أن لعبت أدوارًا أساسية في الوساطة في كل من لبنان وفلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي، ومبادرات الوساطة السعودية تميل إلى أن تكون على الأرض أكثر واقعية، ولعبت المملكة أيضا دورا تنسيقيا رئيسًا في الشؤون الإقليمية، على هذا النحو، ومن المرجح أن تستمر في لعب دور وساطة مماثل في المستقبل المنظور. . (2013) Kamrava)

تركز أساسا المملكة العربية السعودية على منطقة الخليج التي تُعدُّ الدورة الأولى في سياستها الخارجية، حيث تعطي المملكة أهمية قصوى لعلاقاتها مع دول الخليج العربي وتَعدُ هذه واحدة من أولويات سياستها الخارجية في هذه المنطقة، ويستند هذا على حقيقة أن المملكة، لكونها دولة خليجية، وتتأثر مباشرة من مسار الأحداث في هذه المنطقة، وقررت المملكة من البداية إلى انتهاج سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع نية لخدمة مصالح شعوبها. (Saudi foreign policy, p2).

إن التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية عميقة، تتراوح بين إسرائيل إلى سوريا، وتوسيع إيران، لكنها ثلاث قضايا تتمسك بها، كما تتطلب اهتماما فوريا مثل الانقلاب في اليمن، السياسة النفطية للجدل، والحاجة إلى إعادة التفكير في الإصلاحات الداخلية. (Bronson, 2015, p2)

واتسمت العلاقات السياسية للمملكة العربية السعودية مع دول العالم بالاحترام المتبادل، كما ركزت المملكة على علاقاتها مع دول قارة آسيا؛ لأنها جزء منها، ومن هذه الدول الصين، لما للصين من نفوذ وقدرات اقتصادية وسياسية كبيرة في العالم. (Ismail, 2011, P3)

كما اتسمت العلاقات بين المملكة والدول التي لها مكانة كبيرة بين دول العالم مثل الولايات المتحدة وبريطانيا على التعاون والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التي تتمتع بها تلك الدول، والاستفادة من هذه الدول في تحقيق مصالح المملكة والدول الإسلامية والعربية. (al-Hamoudi, 2014).

وعملت المملكة العربية السعودية على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومرت العلاقات بين البلدين مرة بالاتفاق وأخرى بالاختلاف، ولكن في نهاية المطاف تؤثر المصالح المشتركة للبلدين على العلاقات بينهما، خصوصًا وأن المملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للبترول ((Al-Eis 1997))

وتتخذ وزارة الخارجية السعودية رؤية واضحة ؛ وهي ريادة الأداء الدبلوماسي السعودي من أجل شراكة استراتيجية للإسهام بتشكيل نظام دولي، يقوم على العدل ومبادئ إنسانية مشتركة لتحقيق عالم آمن ومزدهر.

ومن أهمية وضع وزارة الخارجية وجدت ضرورة دراسة هذا الموضوع، وتحديد الأبعاد الفكرية لوزارة الخارجية السعودية.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للتطورات على الساحة العالمية والدولية والتي ينتج عنها صراع من حين لآخر بين الدول، كما أنه في وقت السلم يكون لكل دولة وجهة نظر وموقف محدد تجاه أي من القضايا التي تكون على الساحة العالمية.

وتنتهج الدبلوماسية السعودية موقفًا واحدًا في نظر كثير من القضايا التي تهم الدول العربية والإسلامية وكذلك القضايا الإقليمية، وهي ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار هذه الدول التي تربطها بالمملكة روابط الدين واللغة والجوار.

إن المملكة العربية السعودية تبذل جهودًا متواصلة لتقريب وجهات النظربين مختلف الأطراف في المنطقة من أجل تجاوز الخلافات والتجاذبات السياسية بينهم والاتفاق حول ما يخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية ويجنبه مزيدًا من الأزمات والتدخلات الخارجية.

ويمكن وضع التساؤل الرئيسي التالى:

ما محددات الأبعاد الفكرية في استراتيجية وزارة الخارجية السعودية وانعكاساتها على مكانة المملكة محليًا وإقليميًا ودوليًا؟

تساؤلات الدراسة:

- 1. ما غايات السياسة الخارجية للمملكة؟
- ما المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة؟

- 3. ما هي وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؟
- 4. ما دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة؟

أهداف الدراسة:

- 1. توضيح غايات السياسة الخارجية للمملكة.
- 2. استجلاء المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة.
- 3. الوقوف على وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
 - 4. تحليل دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية والعملية:

الأهمية العلمية:

- 1. قد تساهم الدراسة في العمل على إثراء الجانب المعرفي عن دور وزارة الخارجية السعودية في المواقف الدولية والإقليمية.
- 2. قد تساعد الدراسة الباحثين في هذا المجال في الوقوف على مدى تحقق استراتيجية وزارة خارجية السعودية في تحقيق أهدافها.

الأهمية العملية:

- 1. قد تساعد الدراسة العاملين في وزارة الخارجية السعودية في زيادة الدور الذي يقومون به في تحقيق أهداف الملكة العربية السعودية.
- 2. إكساب العاملين في مجال الدبلوماسية والعمل في السفارات الخارجية للمملكة العربية السعودية. العربية السعودية الجاهات عملية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

سوف تقتصر الدراسة على دراسة الأبعاد الفكرية في استراتيجية وزارة الخارجية السعودية.

الحدود المكانية:

مقر وزارة الخارجية السعودية بالرياض.

الحدود الزمانية:

بما أن الدراسة ذات طبيعة فكرية والأفكار تدرس في إطار توجهات عامة وخطط عريضة، فإن الحدود الزمانية تمتد منذ النشأة التأسيسية والفكرية للمملكة وإلى يومنا هذا.

الحدود البشرية:

تتمثل الحدود البشرية للدراسة من حيث الممارسة الفعلية للأداء الخارجي للسياسة الخارجية للمملكة في العاملين بوزارة الخارجية السعودية، متمثلين في القيادات العليا ذوي الاختصاص بتوجهات الوزارة الاستراتيجية الفكرية.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

مفهوم الفكراصطلاحًا:

تعددت الآراء بشأن مفهوم الفكرولا عجب في ذلك في الدراسات الإنسانية، فذهب رأي إلى أن الفكر هو: صيغة العقل الإنساني، ومسرح نشاطه الذهني، وعطاؤه الفكري، فيما يعرض عليه من قضايا الوجود والحياة. (خريف، 1427هـ، ص11).

ويمكن تعريف الفكر بأنه نشاط من أنشطة العقل، بل يمثل أهم العمليات العقلية المعرفية ويأتي في مرتبة الأنشطة العقلية العليا. (الحيدر، 2002م، ص22).

معنى الفكر إجرائيًّا:

النشاط العقلي الذي يمارسه العاملون في وزارة الخارجية السعودية لتحقيق أهداف الوزارة والمملكة.

الفكر الاستراتيجي اصطلاحًا:

«قناة فكرية تبث وتستقبل صورًا وأفكارًا تتناسب مع الهدف المنشود، ولا تلتقط الصور والأفكار المرسلة من قبل أقنية فكرية أخرى، ترهق الذهن وتشوشه وتقلل سرعته وفاعليته، إلا ما كان منها متعلقًا بالموضوع». (الشهري، 2010م، ص40).

الفكر الاستراتيجي إجرائيًا:

تلك العمليات العقلية والمعرفية التي يستخدمها العاملون في وزارة الخارجية السعودية لتحقيق أهداف الوزارة والمملكة.

التوجه الاستراتيجي اصطلاحًا:

«هو عملية تحليلية لاختيار الموقع المستقبلي للمنظمة تبعًا للتغيرات الحاصلة في بيئتها الخارجية، ومدى تكيف المنظمة معها». (الدهدار، 2006م، ص50).

التوجه الاستراتيجي إجرائيًا:

الكيفية التي سيتم بواسطتها إنجاز الأهداف الاستراتيجية في وزارة الخارجية السعودية.

مفهوم الإدارة الاستراتيجية:

تتعدد تعريفات الإدارة الاستراتيجية، ومن هذه التعاريف: أن الإدارة الاستراتيجية هي الطريقة التي يمكن من خلالها تحديد الأهداف وصنع القرارات الاستراتيجية بما يحقق رسالة المنظمة التي قامت من أجلها، أي أنها منظومة متكاملة تتضمن كلًا من رسالة المنظمة وأهدافها والسياسات اللازمة لتحقيقها، والطرق اللازمة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية، بما يتلاءم مع التغيرات في البيئة المحيطة بالمنظمة بالاستناد إلى إمكانات المنظمة الداخلية. (الهاشم، 2006م، ص16).

السياسة الداخلية:

مجموعة من المبادئ الاقتصادية والإصلاحية والخدماتية، يتم تنفيذها في داخل الدولة تحت إطار قانون داخلي يخص الدولة نفسها ويخدم المواطنين والمقيمين فيها، ولا يحق لأي دولة التدخل في شؤون دولة أخرى. (على، 2011، ص 5).

السياسة الداخلية إجرائيًا: هي مجموعة من المبادئ الاقتصادية والإصلاحية والخدماتية التي يتم تنفيذها في داخل المملكة العربية السعودية.

السياسة الخارجية:

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها. والحق فإن التعريفات، وتفاوت نواجي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.

إزاء ذلك، نرى أن (كورت) يقدم لنا تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: «السياسة الخارجية بأنها: «السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب». ويضيف كورت في تعريف للسياسة الخارجية قائلا: «بكلمات أخرى، إنها تعتبرعن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى». (النعيمي، 2011م، ص 25).

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: «هي أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها، أي إن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر، والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لأهدافها ومصالحها، بعقلانية وهدوء وبعد نظر استراتيجي وعلى جبهات متعددة لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم». (محمد، وسبع، د.ت، ص 39).

إن السياسة الخارجية عندما تخطط من أجل إنجاز أهداف سياسة خارجية نابعة من المصالح الوطنية والقومية يجب أن لا يتجاهل رغبات أغلب الجماهير وإبعادهم عن المساهمين في تحديد اختيار الأهداف السياسية الخارجية لدولهم، ولكي يتم هذا الإسهام بشكل فعال ينبغي تهيئة الظروف الموضوعية من قبل الأحزاب السياسية والهيئات الثقافية والمؤسسات الأخرى، ولا سيما في مجتمعات العالم الثالث إذ تسود الأمية أغلب السكان. فالتوعية السياسية تصبح مطلوبة للجماهير وتتم التوعية بالمشكلات التي تكون آراء مختلف الطبقات أو المجموعات متجاوبة مع تغيرات المجتمع. (النعيمي، 2011م، ص 450).

السياسة الخارجية إجرائيًا:

الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية مع غيرها من الدول.

السياسة العامة:

«هي سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة ، التي تعني أكثر من مجرد قرار واحد» (بلا، 2014م، ص133).

السياسة العامة إجرائيًّا:

هي مجموعة التداخلات المقررة من طرف وزارة الخارجية السعودية قصدحل ما تواجهه الدولة من مشكلات في نطاق اختصاصها.

تمثيل المصالح اصطلاحًا:

يقصد بها: تكييف الدول أو الأحلاف والجماعات الدولية لمصالحها، والمناهج والأساليب التي تتبعها لإنزال هذه المصالح على أرض الواقع. (علي، 2011، ص4).

تمثيل المصالح إجرائيًّا:

هي عملية تعبيرية متكاملة الوسائل والأهداف والمقاصد النهائية التي تنتهجها وزارة الخارجية السعودية.

الصورة الذهنية:

«هي جميع الأفكار والمعتقدات والانطباعات التي يحملها الشخص تجاه مؤسسة معينة». (كموش، 2014م، ص5).

وزارة الخارجية السعودية:

باعتبارأن الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدولة، أنشأ الملك عبدالعزيز ال سعود –رحمه الله – في عام ١٩٢٦م المديرية العامة للشؤون الخارجية، وبعد ذلك بأربعة أعوام صدرالأمرالملكي الكريم بتحويلها إلى وزارة وتعيين الأميرفيصل بن عبد العزيز نائب جلالة الملك في الحجاز وزيرا للخارجية، التي كانت أول وزارة تستحدث في الحكومة بصفة رسمية، وقد كان عدد موظفيها آنذاك لا يتجاوز خمسة عشر موظفًا؛ حيث كان تشكيلها الإداري يضم إلى جانب الوزير وكيل الوزارة وثلاثة معاونين وسكرتيرين ورئيس كتبة ومحاسبا وستة موظفين. وقد تطور ديوان وزارة الخارجية في عهد لملك عبدالعزيز بشكل ملحوظ، وازداد عدد البعثات الدبلوماسية الأجنبية في المملكة من مفوضيات وقنصليات، عيث ارتفع عدد البعثات من تسعة عند بداية إنشاء المديرية العامة للشؤون الخارجية إلى ٢٩ بعثة أجنبية في العام ١٩٥١م بعد إنشاء وزارة الخارجية. وبينما لم يكن هناك أية بعثة دبلوماسية رسمية للمملكة في الخارج عند إنشاء مديرية الشؤون الخارجية نرى أنه في العام ١٩٥٦م وصل عدد بعثات المملكة في الخارج إلى خمس بعثات، وثلاث مفوضيات في العام ندن، وبغداد، والقاهرة، ومكاتب قنصلية في كل من السويس ودمشق.

استمرت العلاقات الدبلوماسية في التوسع في عهد الملك خالد، وانعكس ذلك بصورة كبيرة على ازدياد عدد ممثليات المملكة في الخارج، وازدياد التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في المملكة، حيث بلغ عدد ممثليات المملكة في الخارج ٧٧ سفارة و١٣ قنصلية و٣ وفود دائمة ومكتبًا تجاريًا. كما بلغ عدد الممثليات الأجنبية داخل المملكة إلى ١٥٧ ممثلية موزعة بين سفارة في الرياض، و٥٩ قنصلية عامة موزعة ما بين الرياض وجدة والظهران. وقد واكب هذا التوسع في علاقات المملكة الدبلوماسية تطور في جهاز وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج بما في ذلك إعادة تشكيل جهازها الإداري والتنظيمي لتمكينه من

القيام بواجباته، تمشيًا مع توسع المملكة في علاقاتها الدولية ونشاطها الدبلوماسي المكثف على الساحة الدولية. (البركة، 1434هـ، ص 9 -11).

مفهوم التغير الثقافي:

التغير الثقافي هو عبارة: «عن التحول الذي تناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي». (استيتية، 2010م، ص 75).

ويتميز التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغير نوعي أساسًا، وإذا كان النمو الثقافي عملية ادخار مستمر ومحدد، فإن التغير الثقافي ثروة مفاجئة، ثروة تحملها ثروة.

فالتغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي، التغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.

التغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعًا ماديًّا أم اختراعًا اجتماعيًّا كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية. (استيتية، 2010م، ص 75).

التغير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.

ويرتبط مفهوم التغيير الثقافي بمفهوم آخرهو (التعجيل الثقافي) (-Cultural Ac)، وهو يعني زيادة معدل التغير الثقافي. و «أجوبرن» يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية، إحداهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة، وبذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغير في الثقافة المادية واللامادية وتتوصل إلى ما أطلق عليه أمس الهوة الثقافية (استيتية، 2010م، ص 76).

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة

أولًا: الإطار النظري:

- 1. النظام الملكى الدستوري.
- 2. السياسة الخارجية للمملكة الأهداف والوسائل.
- 3. مرتكزات السياسة الخارجية السعودية وتوجهاتها المعاصرة.
 - 4. محددات السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية
 - 5. المحددات المحلية الذاتية

ثانيًا: الدراسات السابقة:

- أ) الدراسات العربية
- ب) الدراسات الأجنبية
- ج) الرؤية الاستراتيجية لموضوع الدراسة

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة

أولًا: الإطار النظري

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية:

النظام الملكى الدستوري:

فيما يختص بالنظام الملكي الدستوري، فإننا نجد أن في المملكة العربية السعودية مجلسين رئيسين يشتركان في الحكم والإدارة، هما مجلس الوزراء ومجلس الشورى مما يؤكد أن النظام الملكي السعودي، إنما هو نظام ملكي دستورى والذي يتمتع بالخواص والمزايا التالية:

- أن هذا النظام يوفر الاستقرار للدولة وعدم تعرضها للهزات العنيفة.
- باستطاعة الملك أن يلعب دورًا مهمًا في النظم البرلمانية لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبما أن النظام ملكي دستوري فإن الشعب ممثلًا في أهل الحل والعقد هو صاحب السيادة في إدارة البلاد في نطاق الشريعة الإسلامية.
- إن شخصية الملك تستطيع أن تؤدي أجل الخدمات للبلاد في توطيد العلاقات مع الدول الأخرى. وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية أعلنت منذ ولادتها في دستورها (المواد والتعليمات الأساسية لنظام الحكم والإدارة) الصادر سنة 1345هـ الموافق 1927م، وفي القسم الأول منه، على أن الدولة السعودية ملكية شورية إسلامية، وذا يتضح لنا أن مبدأ الشورى السامي في حياة المملكة، إنما يعود إلى عهد المؤسس الكبير الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وذلك حينما أنشأ مجلس الشورى في مكة المكرمة، والذي ساهم بأدوار ضخمة في توجيه دفة الحكم وتسيير أمور المملكة. (اليحبي، 2009م، ص38).
- ووزير الخارجية طبقًا للفقرة (ج) من المادة (11) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/90) 1412هـ عضوً في مجلس الوزراء، وباعتباره عضوًا عاملًا

فه ويقوم بالتضامن مع غيره من الوزراء طبقًا للمادة (18) برسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية بوزارته فقد حددتها المادة (8) التي اعتبرت كل وزير مسئولًا عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء، والمادة (9) التي اعتبرت الوزير الرئيس المباشر والمرجع النهائي في شؤون وزارته، على أن يمارس أعماله وفق أحكام هذا النظام الداخلي لوزارته. (صحيفة أم القرى، 1377هـ العدد 1717).

- إن مجلس الوزراء هـ وقمـ ة الجهـ از الإداري في الملكـ ة العربيـ ة السـ عودية، ووزيـ ر الخارجيـ ة هـ وقمـ ة الجهـ از الإداري في وزارة الخارجيـ ة، يخضع لـ ه معاونوه، ويحق لـ ه تعيين ونقل وترقيـ ة وتأديب منسـ وي وزارتـ ه، وتحديد اختصاصتهم في حدود الأنظمة السـارية المفعول، ولـ ه كذلك اقتراح المشـاريع والأنظمة الـي تدخل في أعمـال وزارتـ ه طبقًـا للمـادة (22)، وإعـداد مشـروع الميزانيـة الخاصـة بوزارتـ ه واللـوائح التنفيذيـة لأحـكام الأنظمة. (مسـعد، 1399هـ ص 96).

ولقد بدأ التنظيم الإداري لوزارة الخارجية على نطاق ضيق عام 1352هـ عندما عين وكيل لوزارة الخارجية ومعاون أول ومعاون ثان. وكان التنظيم الإداري للوزارة يتكون من كل من:

- المكتب الخاص.
- الشعبة الشرقية.
- الشعبة الإدارية.
- الشعبة السياسية.
- الشعبة القنصلية.

ثم صدر ملاك ونظام موازنة وزارة الخارجية المصدق من المقام العالي برقم 5 / 4 / 1419هـ، في 25 / 9 / 1371هـ، على أن أول نظام متكامل لهذه الوزارة صدر عام 1374هـ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 53 وتاريخ 24 / 3 / 4 / 1374 هـ المصادق عليه بالأمر الملكي رقم 5 / 4 / 4 / 6 في 2 / 4 / 4 / 6 هـ.

أسس نظام الحكم بالمملكة ومبادئه:

نصت المادة الأولى من النظام الأساس للحكم الصادر في 1412هـ على أن «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض». (النظام الأساسي للحكم، 1412هـ).

فالمملكة العربية السعودية تستند في أحكامها وسياستها على أسس الشريعة الإسلامية، حيث أكد على ذلك الملك فيصل بأن: «سياستنا أولًا وقبل كل شيء هي تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، واستنباط ما يصلح لأمور ديننا، وما يصلح لشؤوننا، على أن لا نخرج عما في كتاب الله وسنة رسوله». (اليحبي، 2009م، ص33).

وأسس نظام الحكم على التالي:

الشريعة الإسلامية: ينص دستور المملكة العربية السعودية ونظام الحكم، على أن الدولة ملكية شورية إسلامية، وتأكيدًا على ذلك يقول الملك فيصل: «كل ما لا يوافق الشريعة الإسلامية فهورديء ولا قضاء غير الشرع، ولا نوافق على نظام لا يفهم له أساس من ديننا الذي استوعب كل ما في الحياة، إن شريعة الإسلام كفيلة لكل مصلحة ». وبعد أن أصبح الملك فهد بن عبد العزيز ملكًا للبلاد أوضح متابعته للمسيرة الإسلامية.

الشورى: تُعَدُّ الشورى من أهم المبادئ الدستورية في الدولة الإسلامية، وتعرف الشورى بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها، وإن مبدأ الشورى السامي في حياة المملكة، إنما يعود إلى عهد المؤسس الكبير الملك عبد العزيز وذلك حينما أنشأ مجلس الشورى في مكة المكرمة، والذي ساهم بأدوار ضخمة في توجيه دفة الحكم وتسيير أمور المملكة.

تأسيس مجلس الشورى:

إن المتتبع لسيرة البطل الموحد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل – رحمه الله تعالى – ؛ ليجد أنه دائم المشورة لأهل الحل والعقد، وأصحاب الخبرة في الشؤون السياسية، والمالية، والعسكرية، ولم يكن يقبل أي أمر يخالف الكتاب والسنة، كما أنه لم يؤثر عنه أنه أنفرد بأمر من الأمور دون الاستشارة (الزركلي، 1985م، ص 569)، حيث كان دستوره ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ . (سورة الشورى: آية 38)، وحين دخوله مكة المكرمة عام 1343هـ، إبان توحيد البلاد، كانت الشورى أولى الأمور التي دعا إليها، وعقد اجتماعًا للأخذ بها في الثاني عشر من جمادى الأولى عام 1343هـ. (أم القرى، العدد (1)، في 1343/5/15هـ، ص1).

المرحلة الأولى: المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في 24/5/24هـ الموافق 12/20/1924م، أطلق عليه المجلس الأهلى الشوري برئاسة الشيخ/ عبد القادر الشيبي, ويضم في عضويته (12)

عضوًا، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل؛ فقد نيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر. المرحلة الثانية: المجلس الأهلي الشوري لعام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في 20/1/1848هـ، الموافق 1925/7/28م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (12) حارة، على أن يكون اثنين من العلماء، وواحدًا عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبدالعزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين، حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ/ محمد المرزوقي، والشيخ/ عبد القادر الشيبي، نائبًا للرئيس، و(15) عضوًا، والشيخ/ محمد سرور الصبان، أمينًا للسر» (أم القرى، العدد (3)، في 25/3/184هـ، ص2).

المرحلة الثالثة: مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم؛ فقد صدرت موافقة الملك عبدالعزيز في 1345/2/21هـ، الموفق 8/8/29م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس.

بعد أن انتهت الحرب في الحجاز، واستقرت الأمور في البلاد، عين الملك عبد العزيز الأمير في صدرت التهت بن عبد العزيز نائبًا له في الحجاز، وذلك في 82/6/28هـ، حين ذلك أمر جلالته بتأليف هيئة تأسيسية مكونة من ثمانية أعضاء لوضع التعليمات الأساسية لتشكيلات الحكومة، وبعد أن أكملت الهيئة التأسيسية عملها في 21/2/2/18هـصدرت التعليمات الأساسية، حيث يشير القسم (الرابع) المتعلق بمجلس الشورى؛ أن المجلس يتشكل برئاسة النائب العام، و(10) أعضاء، وتم تشكيل المجلس غير أنه لم يعمل سوى عشرة أشهر تقريبًا حتى 1346/1/7 هـ. (صادق، 1385هـ، ص 29-30).

المرحلة الرابعة: مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م

بعد يومين من حل المجلس السابق، أي في التاسع من شهر المحرم لعام 1346هـ صدر أمر ملكي بتعديل القسم (الرابع) من التعليمات الأساسية الخاص بمجلس الشورى، وهو يعد أول صدور لتنظيم رسمي لنظام مجلس الشورى جاء في (15) مادة، وبأعضاء مفرغين. (أم القرى، العدد (135)، في 1346/1/15هـ، ص2)

وجاء التشكيل من الرئيس وثمانية أعضاء، وقد افتتح الدورة الأولى جلالة الملك عبدالعزيز، وذلك في يوم الخميس الموافق 1/1/4 1346هـ.

وفي العام نفسه صدر أول نظام داخلي للمجلس في (24) مادة، كما صدر في العام نفسه ملحق نظام مجلس الشورى في (7) مواد. (آل مشبب، 1418هـ، ص254).

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز، وقد افتتح الملك عبدالعزيز دورته الأولى في 1/1/1346هـ، الموافق 1/7/7136م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد 1/1/1/18هـ، الموافق 7/1/1927م.

المرحلة الخامسة: مجلس الشوري لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م

نظرًا لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس؛ فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في هذا العام نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة استمر مجلس الشورى في سنته الأولى من دورته الثانية، ونظرًا لكثرة الأعمال المناطة بالمجلس، ومن خلال الممارسة العملية؛ فقد تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات في نظام المجلس السابق، وصدر بعد التعديل في (14) مادة، وأهم التعديلات هو ما تم على المادة الأولى التي حددت في السابق عدد الأعضاء ب (8) أعضاء، فقد أطلق العدد بعد التعديل بحيث يكون وفق العدد الذي تصدر به الإرادة السنية. (أم القرى، العدد (186)، في 1347/1/25هـ، ص 3)، كما حدد النظام المعدل نائبين للرئيس، وبذلك يكون هذا هو النظام الرسمي المعتمد للمجلس.

المرحلة السادسة:

استمر مجلس الشورى يعقد جلساته وفق نظامه الصادر عام 1347هـ/1928م حتى عام 1400هـ/ 1980م، وفي عام 1412هـ/1992م، صدر النظام الجديد الحالي لمجلس الشورى، الذي يمثل نقلة تطويرية للمجلس تتواكب مع المستجدات، وتطلعات القيادة والمواطنين.

ويتألف مجلس الشورى الحديث من رئيس ومائة وعشرين عضوًا، وقد كان في البداية يتكون من ستين عضوًا ثم زيد العدد إلى تسعين عضوًا قبل الزيادة الأخيرة، والأعضاء يختارهم الملك وفقًا لمزايا ومواصفات تتحقق معها الغاية من اختيارهم؛ فهم من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بأمر ملكي، ويشترط في العضوأن يكون سعودي الأصل والمنشأ، ومن المشهود لهم بالصلاح على أن لا يقل عمره عن ثلاثين عامًا، كما أن الأعضاء يكونون عرضة للمساءلة والتحقيق في حالة الإخلال بالمهمة الموكلة إليهم وفقًا لأحكام نظام مجلس الشورى ونظامها.

الأمن الوطني والدبلوماسية السعودية:

تعرف الدبلوماسية بأنها: «مجمل المبادئ والأهداف الأساسية والاتجاهات العامة التي تحدد سلوك دولة ما خارج حدودها»، أما الدبلوماسية فدورها هو «تنفيذ برنامج الحكومة في مجال السياسة الخارجية وتطبيقه بشكل منهجي ويومي، وذلك بواسطة المفاوضات أو على الأقل المداولات». (اليحبي، 2009م، ص102).

ومن المعروف أن السياسة الخارجية امتداد طبيعي لسياسة الدولة الداخلية، لذلك فإن متانة النسيج الوطني ينعكس إيجابًا على قدرة الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية بقوة وثقة، واستنادًا لهذه الحقيقة، فإن المملكة ومنذ عهد الملك عبدالعزيز، قد أولت الساحة الداخلية أهمية عظمى في مختلف الميادين حيث كفلت الدولة للمواطن السعودي الرفاهية والعيش الكريم، كما كفلت له الأمن والعدل، واهتمت السياسة الداخلية بحماية الأماكن المقدسة، ومن أهم مقومات السياسة الداخلية الحفاظ على سيادة واستقلال وبقاء الدولة، وإكسائها قوة رادعة تستطيع من خلالها أن تحافظ على مواردها الطبيعية وعلى منجزاتها الحضارية. كما حرصت الدول أشد الحرص على علاقاتها الحسنة مع الدول الشقيقة والمجاورة وعلى علاقاتها الطبيعية والخارجية من أي التعاون المتكافئ مع الدول الأخرى. ومن هنا فإن استراتيجيات وأهداف الدولة تتركز في حماية حدودها وأمنها الداخلي، ومؤسساتها ومواطنيها إلى جانب مصالحها الداخلية والخارجية من أي اعتداء. من أجل ذلك، وضعت الملكة أمنها الوطني والخارجي في مقدمة الأولويات الاستراتيجية عند صنع وتنفيذ سياساتها الملكة أمنها الوطني والخارجي في مقدمة الأولويات الاستراتيجية عند صنع وتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية، فعملت على تنويع مصادر السلاح ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الأسلحة والتدريب عليها، وساعدتها إمكاناتها الاقتصادية على حرية اختيار الأسلحة اللازمة لها وفقًا لاحتياجاتها ومتطلباتها العسكرية. (الجديع، 1999م، ص 23).

مساهمة المملكة في حل المشكلات العربية والإسلامية:

لقد كانت للمملكة العربية السعودية أدوارً استراتيجية مهمة في جميع القضايا والمشاكل العربية التي حلت بالمنطقة بأسرها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى العصر الحاضر، وتُعَد للملكة من الدول التي تسعى بشكل حثيث إلى المحافظة على الأمن والسلام والاستقرار الإقليمي لكافة الدول العربية استنادًا على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وترك حرية تقرير المصير لشعوب الدول العربية وأنظمتها السياسية في ظل الأوضاع القائمة . (اليحبى، 2009م، ص135).

من هذا المنطلق شاركت المملكة في إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1364هـ 1945م، ووقفت إلى جانب الدول العربية الشقيقة في جميع الأزمات والمشاكل التي تعرضت لها وخصصت لمساعدتها المبالغ المادية الضخمة لمساعدتها على الصمود أمام أعداء الأمة العربية والإسلامية. (صلواتي، 1419هـ، ص30).

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد حظيت منذ بداية مشكلتها مع الصهاينة عام 1367هـ – 1948م بعظيم الاهتمام من المملكة، وكان الملك عبدالعزيز من أوائل القادة العرب الذين دافعوا عن القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، ويتجلى موقف المملكة المؤيد للقضية الفلسطينية والممول لمنظمة التحرير الفلسطيني ليس فقط من رابطة الأخوة العربية، ومن الأصل المشترك، بل من منطلق رابط الدين الإسلامي العربيض الذي يربط الشعب السعودي بالشعوب العربية بصفة عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة. لقد ظهر بوضوح دور المملكة في خدمة القضية الفلسطينية، ونجاح سياستها الخارجية في دعمها عندما بدأت انتفاضة الحجارة الفلسطينية في أواخر عام 1407هـ وإعلان المملكة عن تأييدها الكامل للانتفاضة، ودعمها لها ماديًا، والترويج عام 1407هـ وإعلان المملكة عن تأييدها الكامل للانتفاضة، ودعمها لها ماديًا، والترويج لها وتوسيع نطاق فاعليتها على المستوى الدولي. (اليحبي، 2009م، ص 136).

ولم تكن مساعدات المملكة المادية ودعمها السياسي مقتصرًا على القضية الفلسطينية وممثليها من حركة فتح، بل تعدت ذلك لتشمل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والدعم السياسي والمعنوي لجميع دول المواجهة العربية مع إسرائيل لتساند تلك الدول في صراعها مع العدوالصهيوني، لاسيما بعد نشوب أربعة حروب عربية إسرائيلية، حرب عام 1367هـ 1948م، 1375هـ 1954م، 1387هـ 1967م والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 م 1402هـ.

من هذه القناعة تقدمت المملكة بمبادرة للسلام أقرتها القمة العربية في بيروت عام 1422هـ – 2002م باسم «المبادرة العربية للسلام» والتي تمثل التزامًا عربيًا جماعيًا بتحقيق تسوية سلمية للتراع العربي الإسرائيلي، يتمثل في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وشكلت لجنة عربية تعنى بمتابعة تبني مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادرة، على اعتبارها مرجعية أساسية من مرجعيات العملية السلمية، ومع مرور الوقت أثبتت الأحداث جدية ومصداقية هذه المبادرة وتلبيتها لمتطلبات الحال العادل للقضية بكاملها.

سياسة المملكة تجاه القضية اللبنانية:

أما عن سياسة المملكة تجاه القضية اللبنانية، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية اقتصاديًا وعسكريًا في قوة الدرع العربية التي كلفت بمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان، كما بذلت كافة قواها السياسية والاقتصادية لإخراج القوات الإسرائيلية من مدينة بيروت، وتكفلت المملكة من خلال دورها في اللجنة العربية الثلاثية العليا بوضع اللمسات الأخيرة على الأزمة اللبنانية واستطاعت في اجتماع اللجنة في مدينة جدة الوصول إلى تنفيذ الجانب الأمني من قرارات اللجنة الأخيرة، والذي يقضي بإيقاف القتال وفك الحصار عن جميع الموانئ والمعابر وعودة الحياة الطبيعية إلى لبنان واجتماع البرلمانيين اللبنانيين خارج لبنان، وشهدت مدينة الطائف عام 1410 هـ واحتماع البرلمانيين اللبنانية في مدينة الطائف كمحاولة لصياغة مشروع وفاق وطني جديد، ومشروع ميثاق سياسي يكفل لكافة الأطراف اللبنانية حقوقها في العيش وطني جديد، ومشروع ميثاق سياسي يكفل لكافة الأطراف اللبنانية حقوقها في العيش في المؤتمر إلى الوصول إلى قواسم مشتركة، كانت كفيلة بتحقيق أكثر من الوفاق المنشود وتحقيق الوحدة الوطنية وسيادة لبنان وشعبه. (اليحبي، 2009م، ص140).

وتتجلى واقعية السياسة الخارجية للمملكة في كونها بعيدة عن الشعارات والمزايدات المضرة التي لا تخدم أمن واستقرار الوطن العربي، وتظهر هذه الواقعية في فهم ورؤية الملك عبد العزيز للأحداث السياسية الدولية المحيطة بالقضية الفلسطينية، وكيف كان تعامله مع الدول الكبرى من خلالها، وكذلك من خلال تأكيد المملكة الدائم ومنذ تأسيسها على ضرورة التضامن العربي وأهميته في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، وعلى ضرورة التضامن العربي وأهميته في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، وعلى رأسها الوجود الإسرائيلي، ولاسيما وأن التضامن العربي أثبت جدواه في الحالات التي تحقق فيها، كما كان من تضامن في حرب 1973هـ 1973م، كما أن سمة الاستمرارية في الإطار وضعها الملك عبدالعزيز أصبحت في العقود اللاحقة مناهج وأسسًا ثابتة لنهج السياسة الخارجية في الإطار العربي، فمثلًا موقف الملك عبدالعزيز المؤيد لحقوق الفلسطينيين المسلكة المسروعة بأن يكون لهم الدور الرئيس في قضيتهم أصبح أساسًا ثابتًا لمواقف المملكة اللاحقة من منظمة التحرير الفلسطينية، كونها المثل الشرعي للفلسطينيين، كذلك فإن توظيف الملكة بالدول الغربية الكبرى لخدمة القضايا العربية أصبح منهجًا، خاصة علاقات المملكة بالدول الغربية الكبرى لخدمة القضايا العربية أصبح منهجًا، تسير عليه السياسة السعودية. (المنصور، 1418هـ، ص 234).

موقف المملكة العربية السعودية من الوضع في العراق:

إن المملكة العربية السعودية تشعرباسى بالغ وقلق عميق لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف تدفعها النعرات الطائفية والتعصب المذهبي، وتشجب أعمال العنف أيًا كان مصدرها.

وتؤكد المملكة على أن غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلًا في مساعدة العراق على تجاوز محنته، وإعادة تأهيل اقتصاده والبدء في إعادة أعماره. وتؤكد المملكة العربية السعودية في كل الأحوال على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما دعت إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ونزع سلاح الميلشيات، وإحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، حتى يجد المواطن من يرعى شؤونه ويقوم على مصالحه، وعدم المساس بالتوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل والتآخي والتراحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية، وأن تقوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي بمسؤولياتها في دعم استقلال العراق ووحدة أراضيه واستقلاله الوطني. وتواصل المملكة على مختلف الأصعدة بذل مساعيها؛ لإتمام عملية المصالحة الوطنية العراقية بين مختلف أطياف الشعب العراقي من أمن واستقرر ونهضة تنموية (موقع وزارة الخارجية السعودية ما ينشده الشعب العراقي من أمن واستقرر ونهضة تنموية (موقع وزارة الخارجية السعودية المسعودية المسلور).

موقف المملكة من الحد من انتشار الأسلحة النووية:

لقد أدركت الدول منذ عهد بعيد أن انتشار الأسلحة النووية يقوض أمنها بصور خطيرة، وبمرور الوقت أعدت شبكة من المعاهدات والضوابط الدولية ترتب عليها التزامات ثنائية وتعددت الأطراف، غير أن الالتزامات تفقد قيمتها إن لم يدعمها الامتثال الكامل لها، ولا بد من الاعتراف بالعواقب الوخيمة جدًا لاستخدام هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، سواء في الحرب بين الدول أو بيد مجموعات إرهابية.

وأكدت المملكة العربية السعودية أن المعالجة الفعالة لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل تتطلب التخلي عن ازدواجية المعايير، وتأكيد أهمية خلو منطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها منطقة الخليج، من الأسلحة النووية. وأشارت إلى أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة في المنطقة المدججة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل والتي لا تخضع مطلقًا لأي شكل من أشكال الرقابة.

والمملكة في الوقت الذي تؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإنها دعت جميع الأطراف إلى الالتزام بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي لن تفيد أحدًا في المنطقة، وتأمل أن يتم الوصول إلى حلول واضحة لأزمة البرنامج النووي الإيراني عبر المفاوضات والمساعي السلمية على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها. (موقع وزارة الخارجية السعودية http://www.mofa.gov.sa).

السياسة الخارجية للمملكة الأهداف والوسائل:

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية – تاريخية – دينية – اقتصادية – أمنية – سياسية وضمن أطررئيسية أهمها حسن الجواروعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. (موقع وزارة الخارجية السعودية http://www.mofa.gov.sa).

ويقصد بالأداء الوسيلة التي تستخدم لتنفيذ أو لتحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وأهم تلك الأدوات الأداة الدبلوماسية والتحالف، والمساعدات الخارجية، والحرب، وفيما يلي عرض لأهم الوسائل المستخدمة في مجال السياسة الدولية والتي ذكرها (ابن عصاي، 2013م،، ص320).

وإذا كانت لكل سياسة خارجية أهدافها فلابد أن تتوافر من الأدوات ما تمكنها من تلبية هذه الأهداف، وفيما يخص المملكة العربية السعودية فهي تعتمد على أدوات ثلاث هي: المؤثر الديني والأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية.

وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية العربية الإسلامية الدولية ، والمملكة العربية السعودية حريصة على الوفاء بالتزاماتها الدولية مهما كانت مواقف الآخرين، لأن ذلك نابع من موقفها الثابت والملتزم بما ارتضته من خلال أطر جماعية عربية أو خليجية أو إسلامية أو دولية ، وذلك وفقًا لما يلى:

الدبلوماسية: هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارات الشؤون

الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والمثليات الدبلوماسية، لتحقيق أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية، وتحقيق ذلك عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومى للدولة في الخارج، وتُعَدُّ من أهم وسائل السياسة الخارجية السعودية.

المساعدات الخارجية: تُعدُّ المساعدات الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية، فقد لا تمر مفاوضات بين دولتين أو أكثر إلا وتشتمل بنود تلك المفاوضات على تقديم المساعدات لأحد الأطراف المتفاوضة، سواء أكانت هذه المساعدات في صور اقتصادية كالقروض أو الهبات أو المنح، أو في صور تبادل ثقافي أو بشري كتوفير أيدٍ عاملة وخبرات معينة من جانب دولة إلى دولة أخرى، وتمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية أداة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول، ولا جدال في أن الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولي، كذلك فقد استعلمت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملا من عوامل الإكراه على تغيير اتجاهات ونزعات سياسية معينة، وأحيانا تقدم المعونات بشروط معينة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التي تمنحها.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلم تتبع سياسة الدول الأجنبية في تقديم المساعدات، بل هدف ت المساعدات الاقتصادية إلى مساعدة الدول التي تحتاجها، والتي وقعت في أزمة فعلية تحتاج المساعدة مثل الكوارث أو الحروب، أو لنشر الدين الإسلامي في كل ربوع العالم، وفيما يلي عرض لإجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية منذ عام (1970 – 2010م).

إجمالي المساعدات في السنة	السنة	إجمالي المساعدات في السنة	السنة
1,873,000,000	1991م	175 ,000 ,000	1970م
962 ,430 ,000	1992م	214 ,000 ,000	1971م
811 ,285 ,340	1993م	318 ,000 ,000	1972م
626 ,753 ,000	1994م	1,118,000,000	1973م
682 ,511 ,780	1995م	2 ,153 ,000 ,000	1974م
691,500,000	1996م	2 ,756 ,000 ,000	1975م
460 ,400 ,000	1997م	3 ,028 ,000 ,000	1976م

إجمالي المساعدات في السنة	السنة	إجمالي المساعدات في السنة	السنة
961,791,765	1998م	3 ,087 ,000 ,000	1977م
1,572,052,565	1999م	5 ,464 ,000 ,000	1978م
2 ,505 ,000 ,000	2000م	4 ,238 ,000 ,000	1979م
2 ,455 ,000 ,000	2001م	5 ,943 ,000 ,000	1980م
2 ,803 ,000 ,000	2003م	4 ,445 ,000 ,000	1981م
1,902,000,000	2004م	4 ,316 ,000 ,000	1983م
1,101,258,723	2005م	3 ,718 ,000 ,000	1984م
2 ,185 ,636 ,160	2006م	2 ,562 ,000 ,000	1985م
2 ,180 ,753 ,293	2007م	3 ,778 ,000 ,000	1986م
5 ,662 ,874 ,391	2008م	3 ,099 ,800 ,000	1987م
439.25 ,752	2010م	2 ,223 ,900 ,000	1988م
96457372951.25	المجموع	1,440,900,000	1989م
		4 ,555 ,800 ,000	1990م

جدول (1) إجمالي مساعدات المملكة العربية السعودية للفترة (1970-2010م)

http://www.mofa.gov. بملايين الدولارات) المصدر (موقع وزارة الخارجية السعودية) (sa/KingdomForeignPolicy

الأحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية: الحلف هواتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف، ويحقق هدفا أو أهدافا مشتركة. فكثيرا ما تسعى الدول للدخول في أحلاف، وذلك لتحقيق هدف أو أهداف ترى أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها؛ وأوضح مثال علي ذلك سياسة توازن القوى بين الدول الكبرى، حتى أن الأحلاف أو التحالفات اعتبرت إحدى وسائل توازن القوى الدولية، وتختلف الأحلاف باختلاف المشتركين فيها من حيث العدد والقوة أو الغرض، ويمكن القول إجمالا أن هناك أحلافا ثنائية وهي التي تقوم بين دولتين فقط، وأحلافا جماعية وهي التي تدخل فيها أكثر من دولتين. أما من حيث القوة فهناك

أحلاف متعادلة، والتي تكون فيها الأعضاء متساوية أو متعادلة في القوة، وهناك الأحلاف غير المتوازنة؛ وهي تلك التي تتضمن دولا أعضاء غير متعادلة. ونجد أن معظم الأحلاف التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية هي أحلاف من هذا النوع؛ أي غير متعادلة أو غير متكافئة. كذلك هناك من الأحلاف ما هو دفاعي وهناك ما هو هجومي.

وخير مثال على ذلك ما قامت به المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر بعمل تحالف إسلامي يضم أكثر من أربع وثلاثين دولة على الأقل، في مواجهة الإرهاب في أي مكان، ولقد أشادت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بتكوين التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وتأسيس مركز عمليات مشترك في مدينة الرياض للتنسيق، واعتبرت هذه الخطوة المباركة تجسيدًا لآمال المسلمين في كل مكان، الذين يتطلعون إلى تعاون كل الدول في محاربة آفة الإرهاب واستئصاله. (جريدة الشرق الأوسط، 17ديسمبر 2015).

الحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية: هي إظهار القوة وحسم النزاع بالسلاح، سواء أدارت رحاها بين الأمم حيث تدعى حروبًا وطنية، أو نشبت بين مجموعتي شعوب وتدعى حروب تكتل، أو حصلت بين أبناء شعب واحد وتسمى الحروب الأهلية. إذا الحرب سياسة في حقيقتها وجوهرها، لكنها سياسة عنيفة، حيث عرَّفَها (كلاوزوفيتس) بأنها «استمرار للإجراءات السياسية، مع مزيج من الوسائل الأخرى غير السياسية، المنطوية على الوسائل العنيفة».

وخيرمثال على ذلك ما اضطرت إليه المملكة العربية السعودية أن تقوم به تجاه الحوثيين في اليمن، لاسترجاع الشرعية إلى أصحابها، بعد أن تم انتزاعها من الرئيس الشرعي للبلاد «عبد ربه منصور»، مما اضطره إلى الاستنجاد بالدول العربية وأولهم المملكة العربية السعودية، وقامت المملكة بتكوين تحالف عربي إسلامي دولي، ليس للقضاء على الحوثيين، ولكن لإرجاع الحق إلى أصحابه. وحتى يُعَد رسالة إلى القوى التي تريد زعزعة أم البلاد، بأن للدولة قوة رادعة تستطيع حماية المملكة من كل معتد، أو من تسول نفسه أن يعبث بأمن المملكة من الحوثيين أو الإرهابيين، أو ما يطلق عليه «داعش».

الدائرة الخليجية:

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، والدائرة الخليجية تُعَـدُ من أهم دوائر السياسة الخارجية

السعودية، وذلك لأسباب عدة أهمها أواصر القربي والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي الميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية، إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها. وإيمانًا من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها، ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة رالسياسية – الأمنية – الاقتصادية – الاجتماعية – العلمية – الثقافية …الخ). والسياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية ترتكز على أسس ومبادئ من أهمها:

- أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة.
- حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي العام، وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.
- رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفًا واحدًا أمام أى اعتداء على أى من هذه الدول، معتبرة إياه إعتداءً على البقية.
- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس، وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية...إلخ، من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول.
- تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية، وقد برزهذا التنسيق والتعاون جليًا في الأزمات التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراق للكويت.
- العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار.
- الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة، مع

إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها باعتبارأن النفط سلعة استراتيجية لهذه الدول. (موقع وزارة الخارجية السيعودية http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy).

العوامل الثقافية المؤثرة في المجتمع:

إن الثقافة هي طريقة الحياة الكلية السائدة في المجتمع بجوانبها الفكرية والمادية، وتشمل الثقافة اللغة وأسلوب تناول الطعام وارتداء الملابس والعادات والتقاليد والمعارف العلمية والنظم العائلية والاقتصادية والسياسية، ومما يعتنقه الناس من قيم دينية وخلقية وآراء وغيرها من أساليب الحياة.

والمجتمعات بصفة عامة يحدث فيها تغييرات في النواحي الثقافية، وهذه التغيرات الثقافية تكون أوسع نطاقًا من التغيرات الأخرى في البناء والوظيفة والتنظيم الاجتماعي، ونقصد بتلك التغيرات تلك التي تطرأ على كافة جوانب الحياة في المجتمع، ويتضمن ذلك الأسرة، وقضاء وقت الفراغ، والترويح، والتكنولوجيا ... إلخ.

ويعبر التغير الثقافي عن التغير الذي يحدث في أجزاء الثقافة أي في بنائها، أو كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية، بما في ذلك التكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

وهذا النوع من التغييرات إنما ينطوي على درجة عالية من التساند والاعتماد المتبادل، بمعنى أن التغير في الجزء يؤدي إلى تغيرات في البناء الكلي، فاختراع السيارة على سبيل المثال قد أدى إلى تحول أساسي في الصناعة، كما أنه عمل على رفع معدلات الحراك الاجتماعي، كما ارتبطت به أساليب جديدة للحياة ومعايير السلوك. (الساعاتي، 2003م، ص25).

القوى الاجتماعية المؤثرة:

يوجد في المجتمعات الغربية بعض الفئات المؤثرة وتسمى «جماعات المصالح» أو جماعات الضغط، وتسعى هذه الجماعات للتأثير في قرارات الحكومة بما يخدم أو يحقق مصالحها، وعادة تتركز أنشطة هذه الجماعات حسب طبيعة أهدافها ومجالات اختصاصها، فالبعض منها يهتم بالقضايا الداخلية، والبعض الآخرتكون اهتماماته

للتأثير في السياسة الخارجية ومحاولة توجيه القرارات لخدمة مصالحهم مثل (شركات إنتاج الأسلحة، وشركات البترول وغيرها.) أما في المملكة العربية السعودية فلا توجد جماعات مصالح بالطريقة المنظمة كما في الدول الغربية لاختلاف الظروف الاجتماعية والبيئة السياسية، رغم أن نظام الحكم في المملكة يراعى في قراراته الداخلية والخارجية أن تكون متفقة مع التوجه العام للمجتمع، وبما أن غالبية الشعب لا يعطي اهتمامًا كبيرًا للسياسة الخارجية مثلما يهتم بالسياسة الداخلية، فإن العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية عادة ما تنحصر في طبقة النخبة. (القباع، 1986م، ص51).

إن الوصف الذي يقدمه الباحثون السعوديون لنظام العلاقات السلطوية في المملكة بصفته نظامًا شوريًا إسلاميًا ملكيًا دستوريًا، أن في المملكة تنوعًا مؤسساتيًا، يؤثر في صنع القرار السياسي بما في ذلك السلطوية «الرسمية» تكون في أربع مستويات رسمية، فالمستوى الأول يختص به الملك وولي العهد ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار النهائي لسياسة المملكة تجاه القضايا المطروحة. والمستوى الثاني يتمثل في نشاط مجلس الوزراء الذي للملك وحده صلاحيات تشكيله وحله. وتشكل وزارة الخارجية المستوى الثالث في مجال الاتصالات الدولية لاختصاصه بذلك بصفتها وزارة سيادية مهمتها الأساسية هي تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، أما المستوى الرابع لآلية صنع القرار في السياسة الخارجية فهو مجلس الشورى الذي بدأ نشاطه 1412هـ-1992م.

أما البني السلطوية «غير الرسمية» المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية فإن هناك شرائح نخبوية متباينة، من حيث المنشأ ودورها في المجتمع السعودي وفي سياسة المملكة؛ وهي شيوخ القبائل ورجال الأعمال وعلماء الدين. فالمملكة دولة عربية حكامها ورعاياها عرب بالمنشأ وينحدرون من أكثر من مائة قبيلة عربية، وهذه القبائل العربية هي مكونات الشعب السعودي، والحكومة ترى بوجود القبيلة كعنصر مكون لنسيج المجتمع، ويلعب شيوخ القبائل دورًا أساسيًا في حياة المجتمع خاصة في ميدان حل الخلافات والمنازعات، علمًا أن نشاطهم خاضع للأصول الشرعية القائمة، ويتفق مع القرارات الحكومية التي تجعل من القبيلة وسيلة لدعم الأمن والاستقرار. (اليحبي، مع القرارات الحكومية التي تجعل من القبيلة وسيلة لدعم الأمن والاستقرار. (اليحبي، مع القرارات الحكومية التي تجعل من القبيلة وسيلة لدعم الأمن والاستقرار. (اليحبي، مع 1009).

مرتكزات السياسة الخارجية السعودية وتوجهاتها المعاصرة:

أ) الإسلام:

يعود فهم تأثير الدين في السياسة السعودية إلى نشأة الدولة السعودية نفسها، إذ حدث تحالف بين فعاليات سياسية لها رؤية دينية ومفكر ديني له رؤية سياسية، حيث تم ولادة الدولة السعودية الأولى بعقد اتفاق يدور حول الجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمة التوحيد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

وحينما غادر الملك عبد العزيز آل سعود الكويت عام 1902 وذلك مع بعض رجال القبائل، تمكن من السيطرة علي الرياض في العام نفسه ليقيم فيما بعد دولة ملكية قائمة علي التحالف بين الأسرة الوهابية وآل سعود، معلنا قيام دولة موحدة باسم المملكة العربية السعودية عام 1932م، وواضعا بالتالي حدًا للانقسامات القبلية والغارات التي كانت تشنها القبائل ضد بعضها البعض، متخذا من الإسلام عنصرا توحيديا قويا.

وفي عام 1932م دعا الملك عبد العزيز إلى «أن يقتدي المسلمون بأسلافهم عندما نشروا الإسلام في مختلف ربوع العالم، وأشار إلى أن ذلك لم يتحقق إلا باجتماع الكلمة على الدين والإخلاص في العلم والإخلاص في النية، مضيفا: يجب على المسلمين عامة والعرب خاصة أن يتمسكوا بعرى الإسلام حتى لا تذهب ريحهم، وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم وليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم. والذي نشهد الله عليه ونحن أوسطهم في الإسلام وأوسطكم في العروبة أننا لا ننام ليلة إلا وأمر جميع المسلمين يهمنا، ويزعجنا كل أمريدخل عليهم منه ذل أو خذلان، ونرجو الله أن يوفق المسلمين ليتعاضدوا ويتعاونوا. (ابن عصاي، 2013م، ص323).

وبعد أن أرسى الملك عبدالعزيز دعائم سياسة المملكة الخارجية تجاه العالم الإسلامي على نهج ثابت منذ قيام المملكة، حرص الذين خلفوه في الحكم من أبنائه على مواصلة ممارسة المملكة لدورها الرائد في مجال التضامن الإسلامي، وفي ذلك يقول الملك فهد بن عبدالعزيز في خطابه التاريخي الموجه للشعب في عام 1981م: «إن المملكة واحدة من دول الإسلام هي منهم ولهم، نشأت أساسا لحمل لواء الدعوة إلى الله وشرفها بخدمة بيته وحرم نبيه، فزاد بذلك حجم مسؤولياتها، وتميزت سياستها، وتزايدت واجباتها. وهي إذ تمثل ذلك على الصعيد الدولي فإنها تمتثل بما أمر الله به من الدعوة إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتحتسب ما كان يفعله الرسول حصلي الله عليه وسلم عندما يواجه

الشدائد، يستخدم العقل استخدامه القوة. فالإسلام هودين الرحمة والعقل والقوة. وهويأبي التخريب ويحارب الغوغاء محاربته للذل والضعف والاسترخاء».

وعليه، فإن وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية تقع من حيث المكانة في صلب دائرة القرار السياسي الوطني والإقليمي والدولي، فإنها تحتاج إلى قادة أكفاء، وتفاهم وتنسيق مع مختلف الدوائر الأخري الرئيسة، والمساهمة في عملية صنع القرار السياسي، وهذا ما جعل من شخصية وزير الخارجية السعودي محط اهتمام كبيرمن قبل القادة، والرؤساء، والباحثين، والإعلاميين، ومؤسسات التحليل الاستراتيجي، والأجهزة الأمنية لمعرفة توجهات السياسة الخارجية السعودية حيال أي قضية من القضايا، وهي السياسة التي تميزت بوجود مجموعة من الثوابت تحكمها منذ تأسيس الدولة. (ابن عصاي، 2013م،، 323).

ففي الدولة المستقرة، وبخاصة الملكية منها وفي الشرق الأوسط تحديدا، يطرأ على ملامح السياسة الخارجية كثيرمن التغيير والتبديل تبعا لسياسات الدولة ومدى تعاونها والمجتمع الدولي، أو تقاطعها معه في بعض المفاصل الرئيسة، غيرأنه في السعودية تحديدا الأمر يختلف كثيرا لعدة أسباب منها الاستقرار السياسي، والقوة الاقتصادية، والفعل والتأثير في القرار السياسي الدولي والعربي والإسلامي، ودوائر التأثير هذه تحتاج إلى أن تكون السياسة الخارجية واضحة وثابتة، وتمتاز بالحكمة والعقلانية والتأني في منطقة مضطربة من العالم، وفي بقعة استراتيجية وحيوية وذات أهمية بالغة لمصالح الدول الكبرى، وفي منطقة شهدت محطات من التجاذب والتنافس الدولي وما زالت.

إن تعامل الخارجية السعودية مع عالم متناقض في تعاملاته، والتوافق بين ثوابتها القيمية التي تحكمها وبين حركة المصالح الدولية؛ هذا بالطبع يحتاج إلى مهارة وديناميكية عالية في الأداء السياسي، وتوازن في الطرح، وقدرة هائلة في إدارة الاختلاف والمتناقضات الدولية، والإسهام في الجهد الدولي والإنساني، وفي كسب الرأي العام العالمي والتأثير فيه. (الرفوع، 2008، ص16).

دورالإسلام في النظام السعودي:

منذ نشأة الدولة السعودية الأولى عام 1157هـ – 1744م وحتى الدولة الثالثة نرى أن الإسلام كان جزءًا لا يتجزأ من تكوين الدولة، سواء على مستوى الفكر أو الحركة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع. ومنذ نشأت الدولة السعودية الثالثة

منذ عام 1319هـ – 1902م، واستمرت في النمووضمت أقاليم وقبائل متعددة تعيش في أماكن جغرافية متباعدة، والدولة في هذه الحالة أشد ما تكون حاجتها إلى إطار للتكامل الوطني والقومي، ومجموعة من القيم السياسية تستند إليها شرعية التكامل والتوحيد، وأن الإسلام قدَّم منذ البداية هذا النموذج، بحيث أن شرعية الحكم لا تقوم على أسس عرقية أو طائفية، ولكنها تقوم أساسًا على كون الحكم والتكامل يستندان إلى قيم لا اختلاف عليها، وهي القيم الإسلامية وقد أثبت التاريخ أن الشعوب الإسلامية تقبل التكامل والتوحيد القائم على الشرعية الإسلامية، ولا تقبله إذا استند إلى مبررات عرقيه أو أيدلوجية. فالشعوب العربية قبلت الحكم العثماني عندما كان مستندًا إلى الإسلام. (اليحبي، 2009م، ص90).

إن ارتكاز النظام السياسي السعودي على القيم الفكرية الإسلامية لا بدأن ينعكس على السياسة الخارجية السعودية في توجهاتها العامة، أو في مضمونها.

ويترتب على الدور المركزي للإسلام في النظام السياسي السعودي، دور تنفيذي لعلماء الدين، بخلاف النظم السياسية الغربية التي تقوم على فصل الدين عن المشؤون المدنية، ويمثلها رجال وتعزل المؤسسة الدينية، عن المؤسسات السياسية، فإن المؤسسة الدينية، ويمثلها رجال الدين في النظام السعودي، تلعب دورا مهمًا في تسيير المشؤون الدينية، وفي مراقبة الالتزام العام بالقيم الدينية، وإصدار الفتاوى الشرعية. وهناك علاقات مباشرة بين السلطة التنفيذية، ويمثلها الملك وولي العهد، وعلماء الدين من خلال المقابلات الأسبوعية الدائمة. الدين هو العنصر الأساسي في النظام السعودي، ويظهر ذلك جليًا عندما تكون النوازل والأزمات، ففي حادثة الاعتداء على الحرم المكي الشريف فجر اليوم الأول من محرم سنة 1400هـ – 1979م أصدرت هيئة كبار العلماء فتوى في اليوم الثاني من الاعتداء معت فيها الذين هاجموا المسجد الحرام إلى الاستسلام ووضع السلاح، وأجازت للحكومة استخدام كل السبل لإلقاء القبض عليه محتى لواقتضى الأمر مقاتلته م. (الراجعي، 1419هـ، ص 135).

ب) العروبة:

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آليه لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح

هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها في شهر مارس من العام 1945م.

والسياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة نذكر منها:

- حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه وأبنائه من بعده.
- ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية، وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.
- الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربية.
 - الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها.

ونظرًا لما للمملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية؛ فقد لعبت دورًا مهمًا كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية)، انطلاقًا من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي. وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا خاصًا بالقضية الفلسطينية بإعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وعنصرًا رئيسًا في سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد المغفور له بإذن الله – الملك عبدالعزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، ولم تتخاذل أو تتقاعس يومًا عن نصرة القضية تحت أي ذريعة بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة. (موقع وزارة الخارجية السعودية //:http://

ج) عدم التدخل والحياد:

انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة عدم الانحيازوهي من ضمن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ويمكن القول أن السياسة الخارجية السعودية الدولية تستند على أسس ومبادئ واضحة منها:

- المملكة حريصة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها؛ مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الطفل، التمييز ضد المرأة، والتفرقة العنصرية، اتفاقيات التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الأخرى.
- التزام المملكة بعدم اللجوء لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وشجب العنف وجميع الأساليب التي تخل بالأمن والسلام الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.
- صياغة السياسة الخارجية على أسس إنسانية من خلال تبنيها لمبدأ مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.
- العمل على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي إلى تنمية التجارة الدولية على أسس عادلة من خلال أسس اقتصاديات السوق الحر. (اليحي، 2009م، ص 110).

الاتجاهات:

يمكن تعريف الاتجاهات على أنها المنطلقات التقويمية العامة لتلك الحقائق، أو الظروف أو المواقف التي يتعامل معها واضع القرارات، أو التي يراها من منظوره الخاص، فإزاء مواقف التعامل الدولي يكون واضعو السياسات متأثرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ببعض الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطراف الأخرى، سواء عبرت عن مشاعر ثقة أو عداء أو شك أو ود أو خوف التي تأثيرها الواضح في تحديد أهداف واستجابة واضعي السياسات لتصرفات هذه الدول الأخرى ونواياها ودوافعها. أي تؤثر بالمحصلة في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي سواء بشكل إيجابي أو سلبي، أي اتخاذ موقف عدائي أو تعاوني من الطرف الأخر طبقا للاتجاهات السائدة لكل طرف إزاء الطرف الآخر. (النعيمي، 2011م، ص 373).

إن الطابع القومي هو اصطلاح يستعمل بصورة عامة للدلالة على نماذج التفكير والتعبير والشعور للسلوك الاجتماعي، هذا يعنى أن الطابع القومي يتضمن درجة من المطابقة

والانسياق الاجتماعي غيرمؤكدة أبدًا بالتمحيص لأي مجتمع قومي، ومن الأسباب التي تفسر التأثير المتواضع للرأي العام في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، منها عرضية اهتمام الرأي العام بأمور السياسة الخارجية، وعلاقة ذلك بأزمات دولية خاصة. (النعيمي، 2011م، ص373).

تقديم العون لدول العالم الإسلامى:

تقدم المملكة العربية السعودية العون للدول النامية بوجه عام، والإسلامية بصفة خاصة، من خلال قنوات عدة. ولقد خصصت المبالغ للإسهام في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول الإسلامية، وقد اتخذت هذه المساعدات أشكالا مختلفة كمساعدات لدعم خطط وبرامج التنمية المختلفة، وتوفير السلع والمواد الغذائية الأساسية، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وقروضا لتمويل وتنفيذ مشاريع كثيرة في حقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وقروضا نقدية سهلة للإسهام في تنفيذ برامج الإنعاش والإصلاح الاقتصادي ودعم موازين المدفوعات في الدول الاسلامية. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 12).

تدعيم المملكة لبرامج التنمية في الدول الإسلامية:

ومن الطبيعي أن تولي المملكة اهتماما خاصا بدعم برامج التنمية في الدول الإسلامية الشقيقة، كنتيجة حتمية لروابط الأخوة الإسلامية، ولكون سائر الدول الإسلامية تنتمي لمجموعة الدول النامية، ولقد كان النداء الذي وجهه جلالة الملك خالد - رحمه الله - أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة المكرمة، والذي ناشد فيه الدول الإسلامية القادرة علي تخصيص مبلغ لا يقل عن ثلاثة آلاف مليون دولار لتمويل برنامج التنمية في العالم الإسلامي، وبادر إلى إعلان مساهمة المملكة بثلث هذا المبلغ ... كان هذا النداء ترجمة صادقة لاهتمام المملكة بشؤون الدول الإسلامية، وتجسيدا حقيقيا لما ينبغي أن يكون عليه التعاون والتضامن بين شعوبها. ولقد كانت المملكة الوفية بما وعدت، فلم يحن موعد انعقاد القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء في بداية هذا العام، إلا وكانت جملة ما اعتمدته المملكة لمشاريع التنمية في العالم الإسلامي أكثر من خمسة آلاف وستمائة مليون ريال، متجاوزة بذلك ما التزمت به في قمة مكة المكرمة بنحو ألفين ومائة مليون ريال. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 13).

من جهة أخرى فإن المملكة تضم في رحابها أكثرمن عشرة ملايين من مواطني الدول الإسلامية، يعملون فيها في مختلف مجالات العمل ويساهمون فيما يحولونه لبلدانه ممن أجورهم بالعملات الحرة في زيادة حصيلة هذه الدول من هذه العملات الحرة، مما يساعد على تنفيذ برامجهم الإنمائية.

وتساهم المملكة على الصعيد الإقليمي بنسبة %20 من موارد اثنتي عشرة مؤسسة إسلامية، أما على الصعيد الإقليمي فتقدم المملكة مساهمتها، من خلال عدد من صناديق وبنوك التنمية الإقليمية، ويبلغ معدل مساهمة المملكة في هذه الصناديق والمؤسسات الذي يبلغ عددها اثنتي عشرة مؤسسة - حوالي %20 من إجمالي مواردها، ومن هذه المؤسسات: البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وبرنامج الخليج العربي لدعم مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية. (أبا الخيل، 1404هـ، ص14).

مساهمة المملكة في موارد المؤسسات الدولية:

كما تساهم المملكة بقسط وافر في موارد أهم المؤسسات الدولية المعنية بمعونات التنمية الميسرة، وفي مقدمتها هيئة التنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة، كما قدمت المملكة خلال السنوات الماضية قروضا وتسهيلات مالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولصندوق النقد الدولي، وزادت حجم مساهمتها في رأسمالهما، رغبة منها في دعم قدرة هاتين المؤسستين علي التوسع في برامج الإقراض وتقديم المزيد من العون للدول النامية. كما ساهمت هذه القروض بشكل رئيس في زيادة حجم السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية، وتمكين العديد من الدول النامية من الاستفادة من هذه الموارد في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 15).

دورالمملكة في خدمة قضايا التنمية في العالم:

كما حرصت المملكة على استثمار علاقاتها بهذه المؤسسات الدولية منها والإقليمية لخدمة قضايا التنمية في العالم أجمع، والدفاع عن مصالح الدول النامية وتشجيع الحوار والتفاهم البناء بين دول الشمال والجنوب، كما بنت المملكة صلاتها مع كافة المؤسسات الدولية على اعتبار أنها إحدى الدول النامية بوجه خاص، تشارك دول هذه المجموعة

آمالها وتطلعاتها، ولذلك فقد انطلقت سياساتها في هذا المجال من ذلك المنطلق. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 15).

مسئولية المملكة في الدعوة إلى التضامن الإسلامي:

والمملكة العربية السعودية وقد اختارها الله لتكون مهبط الوحي ومنطلق الرسالة ومصدر الهداية للبشرية قاطبة، وشرف قادتها بخدمة الحرمين الشريفين أدركت أن عليها مسئولية الدعوة إلى التضامن والتعاون بين شعوب الأمة الإسلامية، وانطلاقا من هذا الشعور بالواجب، والإيمان العميق بحتمية التعاون والتضامن حرصت المملكة العربية السعودية على استخدام جميع طاقاتها وإمكانياتها لخدمة هذه الأهداف السامية، وسعت إلى حشد وتكريس قدرات المجتمع الإسلامي، والحث علي تسخيرها لتحقيق كل أسباب الخير والمنعة للشعوب الإسلامية. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 10).

مبادرات جادة من المملكة من أجل العمل الإسلامي المشترك:

كما أدركت أن تحقيق التضامن والتعاون المثمر يتطلب القيام بمبادرات جادة لتحديد معالم الطريق وتهيئة الأرضية الصالحة للعمل الإسلامي المشترك؛ ولذلك فقد كانت الدعوة إلى التضامن والتعاون أحد السمات البارزة لسياستها الخارجية وكان من ثمارها هذا النهج إنشاء رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وما انبثق عنهما من مؤسسات وأجهزة متخصصة. (أبا الخيل، 1404هـ، ص 10).

ولتأمين السواعد المؤمنة والقادرة على حمل لواء هذه الدعوة، فقد جاء إنشاء هذه الجامعة وغيرها من المؤسسات العلمية والتربوية لإعداد الشباب المؤمن، وتأهيله لحمل هذا المشعل والانطلاق به إلى أفاق أوسع وأرحب.

إقامة المؤسسات الاقتصادية المشتركة وسيلة لدعم التعاون:

ولما كانت القوة الاقتصادية هي إحدى دعائم الحضارة الإنسانية فقد سارعت المملكة إلى الدعوة إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية المشتركة، فكان من حصيلة ذلك إنشاء البنك الإسلامي للتنمية وغيره من الأجهزة المعنية بتطوير ودعم التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعى والفنى بين الدول الإسلامية. (أبا الخيل، 1404هـ، ص11).

تعاون المسلمين مطلب مهم ودور المملكة في دفع مسيرة التنمية في البلاد الإسلامية:

ولما كان هناك تفاوت ظاهربين الدول الإسلامية من حيث حجم ونوع الثروات

الطبيعية والمادية والبشرية المتوفرة لها، فقد أصبح التعاون الاقتصادي وتبادل المنافع بين هذه الدول مطلبا مهما لتقليل هذا التفاوت وتنمية التفاهم والمودة بين الشعوب الإسلامية. وإدراكا من المملكة لهذه الحقيقة، وإيمانا منها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، فقد بادرت بمجرد أن توفرت الإمكانيات المادية إلى استثمار قسط وافر منها في دعم الجهود الرامية إلى دفع مسيرة التنمية والبناء في الدول الإسلامية وجعلت من الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال سياسة تقليدية ثابتة. (أبا الخيل،1404هـ، ص11).

سمات مساعدات الملكة:

إن مساعدات المملكة المقدمة للدول والمجتمعات النامية اتسمت بمزايا عديدة، وكانت محل تقدير وعرفان الدول المستفيدة والمؤسسات الدولية وذلك على النحو التالى:

ارتفاع عنصر المنحة في مساعدات المملكة:

إن الدول النامية تسعى أثناء اتصالاتها مع الجهات المانحة إلى رفع عنصر المنحة بدرجة عالية قدر الإمكان في المساعدات التي تتلقاها من الدول المانحة حتى يمكن الاستفادة منها بأكبرقدر ممكن، والتخفيف من المشاكل الناجمة من المديونية، ولقد استجابت المملكة لهذه المساعي في علاقتها مع الدول النامية عند تقديم المساعدات مما كان له الأثر الإيجابي والصدى الطيب في علاقات المملكة مع الدول النامية، وفيما يلي بعض الجوانب التي توضح بشكل جلى جهود المملكة في هذا المجال:

قدمت المملكة أغلب مساعداتها في شكل منح، وبلغت المنح في بعض السنوات %96 من إجمالي المساعدات.

قدمت المملكة مساعدات للدول النامية على شكل قروض إنمائية ميسرة، والكثير منها دون فوائد، ولآجال طويلة تتراوح ما بين 25- 40 سنة، مع فترات سماح تصل إلى عشر سنوات مع تقديم إعضاءات ومنح مدد وآجال جديدة للسداد.

مع تزايد مشاكل المديونية في الدول النامية وتأثيرها على برامجها الاقتصادية وخططها التنموية فقد بادرت المملكة إلى الإعلان عن إسقاط الديون عن بعض الدول النامية، وذلك في مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عقد في داكار بالسنغال عام 1991م، وبلغ حجم الديون المسقطة ستة مليارات دولار أمريكي، استفادت منها إحدى عشرة دولة نامية، كما تشارك المملكة في ترتيبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

الخاصة بمبادرة تخفيف الديون (هيبك) لدعم مواقف الدول المدينة لتأهيلها للاستفادة من المبادرة، كما تساهم في صندوق ائتمان تخفيف ديون الدول الفقيرة، وبلغ إجمالي مساهماتها في هذه المبادرة حوالي (120) مليون دولار أمريكي. (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1419هـ).

مساعدات غيرمقيدة وغيرمشروطة:

إن أغلب الدول المانحة تعمل على توظيف مساعداتها للدول النامية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية دون إعطاء الأولوية لمصلحة البلد المستفيد، واعتادت الدول المانحة على أن تشترط على الدول المستفيدة باتخاذ إجراءات وتبني سياسات اقتصادية ومالية محددة أو أن تفرض عليها شروطًا أخرى تتعلق بالسيادة الوطنية وتؤدي إلى ارتباطها بالجهة المانحة اقتصاديًا وتقنيًا، أو تفرض عليها شروطًا تجارية؛ بحيث يتم ربط المساعدات باستخدام مقاولين وموردين ومكاتب استشارية من الدول المانحة أو باستيراد سلع وخدمات معينة منها، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على فاعلية المساعدة ويخفض من قيمتها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للمملكة باعتبارها إحدى الدول المانحة للمساعدات، وتقدم مساعداتها دون شروط من أي نوع لتحقيق الاستفادة القصوى من مساعداتها للدول المستفيدة، وبما يتلائم مع ظروفها واحتياجاتها ويعود ذلك إلى الدافع الأساسي من وراء تقديم المساعدات هو إنساني من الدرجة الأولى، ونابع من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحض على التعاون على البروالتقوى وعدم استغلال حاجة اللهوف. (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1419هـ).

شمولية المساعدات:

تركز بعض الدول المانحة على مجموعات معينة من الدول في منح مساعداتها، ويعود ذلك لارتباطات سياسية أو إقليمية أو عرقية أو دينية أو أيدلوجية، وذلك بهدف تقوية هذه الروابط، أويتم التركيز في المساعدات على مجالات معينة ومشروعات محددة لا تخدم كافة أفراد المجتمع بشكل مباشر مثل المشروعات العسكرية ونحوها، أو مشروعات تخدم فئة معينة دون أخرى.

بينما نجد أن مساعدات المملكة شاملة وغير محصورة في إقليم معين أو محدد أو بفئة معينة بل امتدت تلك المساعدات إلى كل أنحاء العالم وفي جميع القارات، ومولت مشاريع في قطاعات موجهة لكافة شرائح المجتمع مثل المستشفيات والطرق والآبار والسدود ونحوها.

كما شملت جميع قنوات الدعم وأشكاله فهناك المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف وهناك المساعدات النقدية والعينية وتمويل المشاريع، وهناك المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

تطابق أهداف المساعدات مع الأهداف الوطنية للدول المستفيدة:

إن كل الدول النامية تخطط للنه وض باقتصادياتها وبمجتمعاتها وتضع الخطط التنموية القريبة والمتوسطة المدى، وتعدهذه الدول البرامج الاقتصادية اللازمة لذلك، ونجد أن مساعدات المملكة تتطابق مع تلك الأهداف ولا تتعارض معها. (وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، 1419هـ).

الإدارة العامة للشؤون الإسلامية:

اهتمت المملكة العربية السعودية بشؤون الدول الإسلامية اهتماما كبيرًا، وكانت من ضمن أبعادها الفكرية واستراتجياتها، وركزت على القضايا التي واجهتها الدول الإسلامية والعربية، وجعلتها ضمن أولوياتها ومساعدتها.

أولًا: نشأة الإدارة:

لقد كانت الشؤون الإسلامية بوزارة الخارجية السعودية تدارقبل 1970م من قبل الإدارات السياسية بالوزارة، كل في نطاق تخصصه؛ حيث كانت الإدارات بالوزارة مقسمة جغرافيا، وبعد انعقاد المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية في الفترة من (22– 25 سبتمبر 1969م) إثر الحريق الذي أصاب المسجد الأقصى في (21 أغسطس 1969م)، وكان من قرارات المشاركين في المؤتمر دعوة وزراء الخارجية للدول المشاركة للاجتماع لبحث إنشاء منظمة مهمتها تلبية حاجة الأمة الإسلامية للوحدة والتعبير عن تضامنها، والسعي إلى إيجاد السبل المناسبة لتوثيق عرى التعاون فيما بينهم وتعزيز إمكانات العمل المشترك.

وانعقد بالفعل مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في شهر محرم 1390هـ، الموافق شهر مارس 1970م، وتم خلاله إنشاء الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومقرها جدة. (الزايدي، 1999م).

ولما كانت المملكة العربية السعودية عضوًا أساسيًا وفعالًا في إنشاء المنظمة وهي دولة المقر، فقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء قسم خاص بالشؤون الإسلامية، يكون وسيلة

الاتصال والمكاتبات بين وزارة الخارجية السعودية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فتم إيجاد قسم مستقل للشؤون الإسلامية ضمن كادر وزارة الخارجية وذلك خلال عام 1390هـ، وكان إنشاء هذا القسم لأجل متابعة قرارات المؤتمر الإسلامي وأنشطة الأمانة العامة لمؤتمر القمة الإسلامي، واستمر القسم بهذا المسمى إلى عام 1400 هـ بصدور القرار الوزاري رقم 1/77 في 25 / 7 / 1400هـ عن وزير الخارجية الذي أعاد تنظيم الهيكل الإدارى بالوزارة.

وفي هذا القرار أعطى للشؤون الإسلامية درجة إدارة، فسميت الإدارة الإسلامية وعين السفير «أحمد المبارك» مديرًا لها إلى عام 1405هـ، ثم تلاه السفير محمد فايز الشريف مديرًا عامًا للإدارة.

تنظيم الإدارة العامة للشؤون الإسلامية:

تضم الإدارة العامة للشؤون الإسلامية قسمين رئيسين هما:

1) قسم منظمة المؤتمر الإسلامي:

ويعنى بالأجهزة الأساسية للمنظمة والمؤسسات والأجهزة التابعة أو المنبثقة عنها، كما يعنى بالموضوعات السياسية والتنظيمية التي تعالج في إطار مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي.

2) قسم الشؤون الإسلامية:

ويعنى بالموضوعات المتعلقة بتقديم الدعم للجمعيات الإسلامية وبناء المساجد وشؤون الدعوة الإسلامية، ومراقبة الدعوات المضادة للإسلام والمسلمين، والفرق والمذاهب المنشقة عن الإسلام. (الزايدي، 1999م، ص 15).

أهمية الإدارة كمصدر للمعلومات عن العالم الإسلامى:

لا شك أن الإدارة العامة للشؤون الإسلامية بوزارة الخارجية السعودية بصفتها إدارة رسمية حكومية، تعد مصدرًا مهما للمعلومات متعددة أهمها:

- تعدد سبل الحصول على المعلومات اللازمة (حكومية، وغير حكومية).

- الصفة المميزة لكثير من المعلومات التي تحصل عليها الإدارة، حيث تحصل عليها من المصادر القريبة من مواقع القرار والأحداث.
- الحرص على التحقق من صحة المعلومة ومصداقيتها نظرًا لما يبنى عليها من قرارات، ولكونها تتعلق بأعمال رسمية، يترتب على الخطأ فيها المحاسبة والمؤاخذة.

مصادر معلومات الإدارة:

تتميزالإدارة العامة للشؤون الإسلامية بتنوع مصادرها وتعدد روافدها، ومن أهم هذه المصادر: المصادر الحكومية السعودية، ومن المصادر الحكومية السعودية ممثليات المملكة في الخارج، مثل السفارات والقنصليات والقائمين بالأعمال، حيث تعتبرهذه المثليات أهم مصادر المسلمين في الأقطار الأخرى. وطريقة الحصول على المعلومات من هذه المثليات: عن طريق موظفي السفارة المكلفين بذلك أو عن طريق موظفي الأجهزة الحكومية الأخرى في الخارج المرتبطين بالسفارة مثل الملحق الديني أو المستشار الإسلامي؛ حيث يوجد في بعض السفارات السعودية هذه المسميات وكان بعضها تابعًا في الأصل لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة ثم تحولت إلى وزارة الشؤون الإسلامية. (الزايدى، 1999م، ص 16).

أما القسم الإسلامي أو الشؤون الإسلامية فهو يتبع وزارة الخارجية، وقد كلفت حكومة المملكة سفاراتها التي ليس لديها مثل هذا القسم بإنشاء أقسام بالعناية بالشؤون الإسلامية، ومن المعلومات المهمة التي تحصل عليها الإدارة من السفارات تلك المعلومات المتعلقة بالمراكز والجمعيات الإسلامية والمساجد التي يتقدم أهلها بطلب مساعدات من المملكة العربية السعودية. وقد تم إعداد نماذج (استمارات) تتضمن حقولًا تتم تعبئتها لتعطي معلومات متكاملة عن المركز أو الجمعية التي تتقدم بطلب المساعدة، وقد اعتمدت تلك النماذج وتم توزيعها على سفارات المملكة بالخارج بالبرقية ذات الرقم 79/23/23/10 وتاريخ 11/16362/23 من 15).

محددات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية، تاريخية، دينية، اقتصادية، أمنية، سياسية، وضمن أطررئيسة؛ أهمها: حُسن الجوار، وعدم التدخُل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول

الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويُدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، وتأدية دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية؛ وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإسلامية والدولية.

كذلك فإن عددًا من المحددات يكمن في تأثيرات المكونات الداخلية للمملكة على طبيعة عمل الدبلوماسية السعودية، يأتي في أول هذه المكونات التشريع الإسلامي والهوية العربية الإسلامية؛ التي وإن كان تأثيرها الأكبرعلى السياسة الداخلية؛ فإن لها بصماتها على السلوك الخارجي للمملكة؛ وذلك من خلال استشعار المملكة لدورها التاريخي والرمزي كمهبط الوحي، وكحامية المقدسات، ومنطلق العروبة؛ كذلك يأتي البعد الاقتصادي والمالي المتمثل في امتلاك السعودية أضخم احتياطي نفطي عالمي، ومسؤوليتها الخارجية الإقليمية والدولية المترتبة على ذلك؛ كما يعتبر العقد الاجتماعي بمكوناته القبلية والدينية الذي يُنَظِّم علاقة القوة الشعبية بالأسرة الحاكمة أحد المحددات المهمّة. (الأزدي، 2015م).

1) المحددات المرجعية:

كان الإسلام ولا يظل أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية؛ فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه إستنادًا إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم. وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية؛ ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969م واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم، لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية أينما كانت من خلال المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية أينما كانت من خلال المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية أينما كانت من خلال

المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية. (عبدالرحيم، 2012م، ص359).

ويمكن القول أن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1. تحقيق التضامن الإسلامي الشامل.
- 2. فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها ومواردها على مختلف المستويات.
- 3. التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.
- لعمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.
 - 5. تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد.
- 6. تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادئ القانون الدولي العام.
- 7. تقديم الصورة المشرقة والحقيقية للدين الإسلامي وشريعته السمحاء والذود عن حياض الإسلام من جميع ما ينسب إليه من ادعاءات وافتراءات محضة كالإرهاب http://www.mofa.gov. وانتهاك حقوق الإنسان. (موقع وزارة الخارجية السعودية .sa/KingdomForeignPolicy).

2) المحددات الإقليمية المحيطة:

«إن مفهوم النظام الإقليمي ببعده العلمي هو مفهوم حديث رغم أن له جذورًا قديمة في الفكر السياسي، انطلاقًا من كون التنظيم الدولي قد بحث ارتكازًا على مفهوم الإقليمية، كما بحثت معظم النظريات الفكرية السياسية المحاولات التي اتبعت لخلق تنظيم عام للمجتمع الدولي في العلاقة بين ما يعرف بالإقليمية وبين ما يعرف بالعالمية أو الدولية». (الحضرمي، 2002م، ص 126).

والنظام الإقليمي يضم عددًا محدودًا من الكيانات التي تضم في طياتها حدًّا أدنى من التشابه، تقتضي البحث في وجود قدر مشترك من المصالح الذي يكون أرضية يتعمد عليها في بناء قوة الوحدات الداخلة ضمن هذا النظام.

ويعود التنظيم الإقليمي إلى أصول يقوم عليها واتجاهات تميزه، يمكن حصرها في ثلاثة ارتكازات:

- التقارب الجغرافي، ويستثنى من ذلك الدول العظمى التي تجاوزت إمكاناتها وقدراتها المسافات.
- التناسق والتماثل بين المعطيات التفصيلية لمكونات الدول للتشابه في النواحي الثقافية أو الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو التاريخية أو اللغوية، وهذا عادة ما يكون من الأمور النادرة، وتكاد لا توجد إلا في العالم العربي وبعض أجزاء من أمريكا اللاتينية.
- أما الركيزة الثالثة، وهي التي بدأت تحكم قيام التجمعات الدولية، فهي لا تشترط بالضرورة توفر الركيزتين السابقتين أو إحداهما، وإنما تتولد من تفاعلات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية تجعل من منظمومة الدول تربة صالحة لقيام نظام ما تحدده المصالح الحيوية الناشئة تحت ظرف أو بآخر. (الحضرمي، 2002م، ص127).
- ولقد خلق الجوار السعودي لإيران تنافسًا مستمرًا ومتصاعدًا بين الدولتين على قيادة المنطقة، ولقد أخذت إيران تطرح نفسها كقوة إسلامية إلى جانب كونها قوة عسكرية اقتصادية تحاول أن تتفوق على الثقل السعودي الاقتصادي، ساعية بذلك على إضعاف التميز السعودي الكامن في اعتبار السعودية الدولة الحامية للإسلام، ومن هنا يمكن أن نفسر الدعم السعودي المكثف للعراق أثناء حربه مع إيران، إذ جسد هذا الدعم سياسة سعودية تهدف إلى إضعاف القدرة العسكرية الإيرانية وعدم تمكينها من أن تصبح القوة المسيطرة على الخليج سياسيًا وعسكرياً. غير متناسين المحاولات الإيرانية المستمرة لتطوير فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة المجاورة ومطالبة إيران ببعض أجزاء الخليج مثل البحرين، معتبرتها من أراضيها، لأنهم على مذهب واحد. (الحضرمي، 2002م، ص72).

مفهوم المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي:

تنبع أهمية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي من اعتبارين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي، ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة السعودية بصفة عامة، فالمملكة السعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج العربي من عدة اعتبارات؛ أهمها أن السواحل السعودية في الخليج تشكل حوالي ((16%) من إجمالي

سواحل الخليج العربي، وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران (%36) والإمارات (%24)؛ كذلك فالسعودية تعتبرقوة اقتصادية عسكرية مهمة في منطقة الخليج، فإذا تمت مقارنة المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة علي الخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران والعراق نجد أن السعودية تشكل (%49) من إجمالي مساحة تلك الدول، وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة. ولقد تمثلت السياسة السعودية لأمن الخليج العربي والمنطقة العربية في مشروع الملك فهد (رحمه الله) وهو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالوسائل السلمية حتى لا تتعرض لأي حروب، مثلما حدث بين العراق وإيران سابقا، ولذلك فإن أمن الخليج العربي يعتبرأحد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي، كما إن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي. (إسماعيل، 2014م، ص66).

ولقد أوضحت الدراسات السياسية التي تمت في هذا الموضوع أن رؤية السعودية لمفهوم أمن الخليج العربي تقوم على ثلاثة عوامل هي:

- الموقع الاستراتيجي للسعودية.
- التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.
- العقيدة الدينية للنظام الأساسي السعودي.

ومن الممكن تركيز التصور السعودي لأمن الخليج العربي في عدد من النقاط التالية:

- لقد ركزت السعودية على مفهوم محدد لأمن الخليج في الفترة من عام 1967 وحتى غزو العراق للكويت واتجهت فيه إلى إبعاد منطقة الخليج عن العلاقات الأمريكية في هذه الأونة، وهو إبعاد المنطقة عن الحرب الباردة القائمة بين واشنطن وموسكو، ومن الملاحظ أن السعودية قد رفضت المشروع العماني الذي تقدمت به عمان إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م؛ والذي كان يقضي بإعطاء الدول الغربية مهمة محددة للدفاع عن مضيق هرمز، ومن المعلوم أيضا أن السعودية رفضت من قبل أية قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي. (إسماعيل، 2014م، ص67).
- وبدأت السعودية بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بتجميع دول الخليج حولها عدا العراق، وذلك حتى لاتسيء للشعور العام الإيراني، وكان ذلك من أسباب نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م، وقد أكدت الدول الأعضاء

- في المجلس على أن أمن الخليج العربي من مهمة دولهم فقط، وكانت السعودية تهدف من ذلك التكافل بين دول الخليج أن يقف المجلس مساعدا للسعودية في هذه الفترة.
- وعقب الغزو العراقي للكويت سعت الملكة نحو تثبيت الحدود بين الدول الأعضاء، وذلك للبعد بالمنطقة عن صراع الحدود، فتم تسوية حدودها مع الإمارات بخصوص البحر الإقليمي في «خور العديد» وكذلك بالنسبة لمشكلة الحدود مع اليمن، وتم ترسيم الحدود وإنهاء كافة المشاكل المتعلقة بالحدود وغيرها، وكذلك فإنها التزمت مع قطر والبحرين بعرض مشكلة الخلاف بينهما على محكمة العدل الدولية لتسويتها، قضائيا وبالفعل تم العرض والانتهاء منها.
- وتمثلت الرؤية للمملكة في تأمين القدرات العسكرية عن طريق تطوير قواتها العسكرية، وذلك من خلال العديد من الصفقات العسكرية التي عقدتها المملكة مع عدد من الدول الأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (إسماعيل، 2014م، ص69).

3) المحددات المحلية الذاتية:

- يشكل الإقليم الصحراوي معظم أرض الجزيرة العربية لموقعها من خطوط العرض، ويتميزهذا الإقليم بارتفاع حرارته صيفًا وانخفاضها شتاءً، وندرة الأمطار وبالتالي قلة الغطاء النباتي والموارد الاقتصادية، لذلك كان على سكان الجزيرة العربية الاشتغال بالتجارة ونقل سلع الجنوب إلى الشمال وسلع الشمال إلى الجنوب في رحلتين الأولى صيفية والثانية شتوية. وقد كانت هذه الرحلات تتم عبر الطرق البرية، كما كانت هناك رحلات تجارية عبر البحر إلى شرق أفريقيا وإلى جنوب شرق آسيا، مما شكلت علاقات تجارية بين أهل الجزيرة العربية وبين سكان دول العالم الذين تمت معهم هذه المبادلات التجارية في نشر الدين الإسلامي وارساء أركانه السمحة في أنحاء العالم. (اليحبي، 2009م، ص55).
- عمل الإقليم الصحراوي بقساوته على دفع بعض الجماعات البشرية إلى الهجرة خارج أرض الجزيرة إلى المناطق المجاورة والغنية بمواردها، إلا أن ظهور البترول في الثلاثينيات من القرن الماضي في القسم الشرقي من المملكة جعل الهجرات البشرية تتجه صوب المملكة بعد أن كانت تهجرها، وجعل منها منطقة جذب بشرى بعد أن

كانت منطقة طرد بشري، ولم يقتصر الأمر على استخراج البترول في حد ذاته بل إن استثمار عوائده الاقتصادية في كافة مظاهر التنمية الشاملة في المملكة زاد من قوة المملكة في جذب الجماعات البشرية من خارجها، ويسهم بترول المملكة كثيرا في تسيير الحركة الصناعية في الدول الأجنبية المتقدمة صناعيًا، وتستفيد المملكة في مقابله على السلع الصناعية التي تحتاجها، ومن ذلك نشطت العلاقات التجارية بين المملكة وبين الدول الصناعية.

الموقع الجغرافي:

يذهب البعض من دعاة المذهب الجغرافي في تفسير الأحداث والتاريخ إلى حد الاعتقاد بأن الحقائق الجغرافية هي التي صنعت وتصنع التاريخ، وحددت وتحدد اتجاهات السياسة، ويغاني البعض في تفسير الأحداث إلى الحد الذي يعتقد فيه أن قصة التاريخ الإنساني هي قصة الصراع والعلاقة ما بين مادة التاريخ التي هي الإنسان.

تمتد شبه الجزيرة العربية ما بين البحر الأحمر غربًا، والخليج العربي شرقًا، والمحيط الهندي جنوبًا، إلى حدود الأردن والعراق شمالًا، وتبلغ مساحتها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع تشكل المملكة العربية السعودية أربعة أخماسها تقريبًا، (80%) أي مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلومترمربع، أي ما يعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة أو ثلاثة أضعاف فرنسا، ولديها حدود مع ثماني دول عربية، وهذا الموقع حملها على تحمل أعباء ومسؤوليات سياسية كبيرة وذلك لكونه ذا ميزة استراتيجية مهمة. (الحضرمي، 2002م، ص72).

الموارد الطبيعية:

إن وجود الموارد الطبيعية للدولة بما يكفي حاجتها ويدعم اقتصادها يجعل لها قوة متميزة في ميدان السياسة الخارجية، ذلك أن توافر الموارد الطبيعية لدولة ما يمكنها من اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، وتتبعها الدول لدعم موقفها في السياسة الدولية؛ لذا نجد أن المملكة العربية السعودية قد بذلت جهودًا موفقة من أجل تطوير مواردها الطبيعية وزيادة الدخل وتنويع مصادره، ساعية إلى إمكانية تلافي سلبيات الاعتماد على مورد اقتصادي واحد كالبترول. (سيف، 1988م، ص10).

الصناعة:

أوْلَت حكومة المملكة الصناعة أهمية كبرى لغرض تحقيق أهدافها في التنمية الصناعية، وذلك بهدف الاعتماد على الصناعات السعودية بدلًا من المستورد. وترتكز السياسة الصناعية في المملكة على دعم الظروف المناسبة لنمو الصناعة. وإدراكًا من الدولة للصعوبات التي تواجه إقامة قاعدة صناعية في البلاد، فقد التزمت بتقديم الحوافز التشجيعية والحماية للصناعات المحلية. ولقد تحقق تقدم كبير من حيث إقامة التجهيزات الأساسية في المملكة خاصة في المناطق الصناعية المنشأة في الرياض وجدة والدمام، وتلتزم الدولة بمبادئ الحرية الاقتصادية وجدية المنافسة والدور الأساسي لرجال الأعمال في القطاع الخاص في مجال تنمية المساريع الصناعية. وقد شجعت الدولة اشتراك رأس المال الأجنبي والخبرات الأجنبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مشاريع التنمية الصناعية بالاشتراك مع المستثمرين السعوديين، وتقدم الحكومة للمستثمرين من القطاع الخاص الحوافز التشجيعية الآتية:

- يقوم صندوق التنمية الصناعية بتقديم القروض بشروط مشجعة.
- إعفاء المواد الأولية المستوردة للأغراض الصناعية من الرسوم الجمركية.
 - فرض الحماية الجمركية لصالح المنتجات الوطنية المختارة.
 - الإعفاء الضريبي.
 - تقديم المساعدات في مجالات الدراسات والتشغيل.
 - تقديم خدمات المرافق والوقود بأسعار مناسبة.
 - إقامة التجهيزات الأساسية بما في ذلك المناطق الصناعية.
 - المساعدة في تدريب الأيدي العاملة السعودية.
- تطبيق سياسة الدولة حول تفضيل استخدام المنتجات السعودية، وتحرص الدولة على مراعاة مصالح المستهلك عند تنفيذ سياسة الحماية الجمركية. (اليحبي، 2009م، ص63).

يُعَدُّ خيار التنمية الصناعية الذي تنتهجه المملكة هو البعد الاستراتيجي والاقتصادي للتنمية الاقتصادية الشاملة، فبجانب دوره في المساهمة في معدلات النمو الاقتصادي، فإنه كذلك يساهم في الحد من المخاطر التي قد تنجم عن طبيعة الاقتصاد السعودي الذي كان لفترة يُعَدُّ اقتصادًا أحادي المصدر باعتماده على البترول، لذا فإن التنمية الصناعية تُعَدُّ

وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في تنويع وتوسيع القاعده الإنتاجية، وتنمية مصادر الدخل الأخرى غير النفطية، وتحقيق الاكتفاء الناتي، وتوفير فرص عمل إضافية إلى أسواق العمل التقليدية، ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال استخدام التقنية الحديثة، وبناء اقتصاد ثابت ومتوازن يستطيع الصمود أمام التحديات والتقلبات الاقتصادية العالمية.

البعد الدولي:

تحرص الملكة على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي تربطها بالملكة علاقات المصالح التي يمكن وصفها أنها جاءت انعكاسًا لدورها المحوري في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما لتوسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي؛ لذلك تحاول المملكة التفاعل مع مراكز القوى والتأثير في السياسة الدولية واضعة في الاعتباركل ما يترتب على هذه السياسية من تبعات ومسئوليات، وتؤمن المملكة بأهمية السلام العالمي وتنادي دائمًا بمبادئ السلام المبنى على الحق والعدل.

واعتمادًا على هذه القناعة كانت المملكة من الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة؛ حيث حرصت على الالتزام بالأسس والمبادئ التي تضمنها الميثاق وقامت بدعم المنظمة الدولية وساهمت في نشاطها بكافة الوسائل المادية والمعنوية، كما تحرص المملكة على حماية نفسها من مخاطر الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية أو الدخول في أحلاف، وتدعو إلى الحد من سباق التسلح كخطوة لتحقيق السلام العالمي، وكبح جماح انتشار الأسلحة النووية، إيمانًا من الملكة بأهمية الدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة والمنظمات الدولية من أجل تنمية المجتمع الدولي ورفاهيته في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلام الدوليين، فقد انضمت المملكة إلى كل هذه المنظمات وحرصت على المشاركة الفعالة في كافة أنشطتها؛ ومن أمثلة ذلك ترشيح المملكة لأحد كبار دبلوماسييها، السفير/ سميرالشهابي، لمنصب رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ (46). كما أن المملكة قد دخلت في عضوية العديد من المنظمات الدولية بما فيها مجلس حقوق الإنسان الذي أسس في 1426هـ - مارس 2006م. (اليحبي، 2009م، ص110).

أبرز أولويات وزارة الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية وفق رؤية (2030):

لقد تبنت المملكة العربية السعودية في ظل توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رؤية 2030 تركز على تحقيق مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، وشعب طموح. للوصول إلى هذه الرؤية، من المتوقع أن تعمل كافة الوزارات والجهات الحكومية على التالي: التميز التنظيمي، وتحسين الخدمات والكفاءات، وبناء قوة عالية الأداء. إن المراجعة المتأنية للرؤية تسفر عن تطلع الرؤية أساسا إلى الخارج، وما تتطلبه من تحسين الخدمات القنصلية، وتعزيز الصورة الإيجابية للمملكة عالميا، وتعزيز العلاقات الإقليمية، مما يؤكد على الدور المهم الذي تؤديه وزارة الخارجية في تحقيق هذا الطموح، الأمر الذي يدعم أهمية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكا لاتها المتخصصة لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي هذا السياق تم التوقيع مؤخرا بين كل من مقام وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وثيقة برنامج إطاري لتقديم خدمات استشارية، ومن شأن هذا التعاون أن يفضي بلورة أهداف الوزارة والتمثيل الدولي للمملكة العربية السعودية في المنظمات الدولية، سيمتد هذا التعاون إلى أربع سنوات متزامنا مع كل من استراتيجية الوزارة ووثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، 2022م).

التحديات التي تواجه وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

إن السياسة الخارجية السعودية واجهت ظروفًا إقليمية استثنائية وتحولات سريعة ومهمة وتداعيات خطيرة على المنطقة وضعت المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات جسيمة إقليميًا ودوليًا، ولم يؤثر ذلك على المساس بجوهر سياستها الخارجية وثوابتها والركائز التي قامت عليها منذ قيام المملكة.

وأول هذه التحديات التحدي المؤسسي؛ فقد رفع التطور المذهل في حقل العلاقات الدولية تحديا غير مسبوق لجهاز صنع السياسة الخارجية في جميع الدول، ومنها المملكة العربية السعودية؛ فقد تعددت الأجهزة الحكومية التي تسهم في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول، حتى إننا نجد أن بعض الأجهزة الحكومية أصبح لها اتصال يومي مباشر مع العالم الخارجي قد لا يقل عن اتصال وزارة الخارجية، وتكاملت مصالح الدول وتشابكت، مما غير من مضمون ومفهوم المصلحة الوطنية، كما برز دور المواطن العام في مدخلات القرار الخارجي، سواء من خلال المؤسسات المدنية والسياسية أو الرأي العام، وجاءت الثورة في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات وبما فتحته من آفاق جديدة في التواصل بين الشعوب لتعقد من عملية صنع القرار الخارجي، يضاف إلى ما سبق ظهور

أنماط جديدة من الدبلوماسية تزاحم الدبلوماسية التقليدية، مثل: دبلوماسية القمم، والدبلوماسية الملكة العربية والدبلوماسية الموازية، والدبلوماسية البرلمانية، والدبلوماسية الشعبية، والمملكة العربية السعودية ليست استثناء من هذه التطورات في عالم السياسة الخارجية.

ولقد سعت وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية للاستجابة لهذه التحديات، بيد أن استجابتها كانت محدودة أمام قوة التحديات وتنوعها، وتمثلت هذه الاستجابة في إعادة هيكلة الوزارة بما يلائم نمط العلاقات الدولية المعاصرة، الذي برز فيه دور المنظمات الإقليمية والدولية، بيد أن ما هو مطلوب من جهات صنع السياسية الخارجية بالمملكة، خصوصا في هذه المرحلة، هو تعزيز مساندة القرار الخارجي وترشيد مدخلاته من خلال عمل مؤسسي، وبما يتلاءم مع مستوى التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية السعودية في محيطيها الإقليمي والدولي.

أما التحدي الثاني فيتمثل في التغير في نسق المنتظم الدولي. لقد أدت نهاية الحرب الباردة ثم ظهور الوفاق الدولي وما تلاه من انهيار للمعسكر الاشتراكي إلى تغير جذري في نسق المنتظم الدولي، فقد تحول هذا المنتظم من منتظم ثنائي القطبية إلى منتظم أحادي انفردت الولايات المتحدة الأميركية بقيادته، ولا شك في أن هذا التحول ليس في صالح دول المجتمع الدولي، ومنها المملكة، إذ إنه حدّ من خياراتها في لعبة التوازنات الدولية.

ولقد سعت الدبلوماسية السعودية إلى توسيع قاعدة علاقاتها الاستراتيجية من خلال الاتجاه شرقا نحو الصين والهند وكذلك روسيا الاتحادية، وذلك بغية الحد من تأثير التغير في نسق المنتظم السياسي الدولي، بيد أن الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي لا يزال قائما في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، ذلك أن مكونات القوة ليست القوة الاقتصادية أو عدد السكان فحسب، وإنما هناك عناصر أخرى تفتقر لها كل من الصين والهند وروسيا الاتحادية في الوقت الحاضر؛ لذا فإن الدبلوماسية السعودية تواجه معضلة التغير في نسق المنتظم الدولي، وهذا رفع لها تحديا؛ إذ جعلها رهينة لبيئة دولية قد لا تقدم أفضل خيار للمصالحة الوطنية.

ويتمثل التحدي الثالث بتراكم الأزمات الإقليمية: لقد شاء الله أن تكون المملكة في عين العواصف والأزمات الإقليمية؛ فخلال الفترة مابين 1979 - 2020م عصفت بالمنطقة الكثير من التحولات والأزمات الكبرى، التي رفعت تحديا غير مألوف لصانع القرار السعودي. ومن هذه التحولات والأزمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

القضية الفلسطينية بتشعباتها السياسية والإنسانية، الثورة الإيرانية وما رفعته من تحديات سياسية وأمنية لدول الخليج العربية، الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها الإقليمية، احتلال العراق لدولة الكويت وما جسده من تحد سافر لمنظومة الأمن العربي، الاحتلال الأميركي للعراق، الذي جعل أقوى قوة في العالم فجأة على الحدود الشمالية للمملكة، وأدخل العراق في مستنقع الحرب الأهلية، مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية ونظام إرسال صاروخي متطور قادر على حمل الرؤوس النووية، تدخل إيران في الشؤون الداخلية العربية، الأزمات المزمنة في كل من اليمن، ولبنان، والعراق، والزلزال السياسي الذي ضرب العالم العربي في مطلع عام 2011م، وأدى إلى تغير في بنية بعض الأنظمة العربية وإنهاء حالة الاستثناء العربي من موجة التغيير السياسي الكبرى. (الحلوة، 2011).

هذا التراكم للتحولات والأزمات شكل عبئا غيرمسبوق على صانع القرار السعودي وعلى الإمكانات السعودية، وهذه التحولات والأزمات يزداد مفعولها يوما بعد يوم نظرا لتعقيداتها المحلية، والإقليمية، والدولية؛ مما يعني أن آلية صنع القرار الخارجي السعودي مقبلة أكثر من أي وقت مضى على تحديات كبيرة مصدرها التأزم الإقليمي.

وأخيرا تأتي مستجدات الظواهر في المجتمع الدولي: اتسمت العقود الأخيرة ببروز ظواهر دولية أثرت في تشكيل السياسات الدولية، ومنها سياسة الملكة العربية السعودية.

أبرزهذه الظواهر ظاهرة العولمة في أبعادها المختلفة، خصوصًا بعدها السياسي، الذي كان له دور كبير في تشكيل القيم والمفاهيم الدولية المعاصرة. لقد أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار حائط برلين إلى تقهقر في دور الآيديولوجيا في تشكيل السياسات الدولية، وحل محلها مشترك دولي يركز على تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب من خلال مؤسساتها التمثيلية في صنع القرار، ولم تكن المملكة معزولة عن هذه التحديات وتأثيراتها على سياستها الخارجية.

بيد أن التحدي الأكبرهو ذلك الزلزال السياسي الكبيرالذي ضرب العالم العربي في عام 2011م، واستمرحتى الآن في عام 2022م، وأطلق عاصفة سياسية وهبات شعبية بدأت من تونس باتجاه المشرق العربي. لقد أدى هذا الزلزال والذي سمي بالربيع العربي إلى موجة التحولات السياسية الكبرى، ورفع تحديا جديدا للدبلوماسية السعودية، حيث وضعها بين سندان مطالب الاستقرار السياسي وتماسك الكيانات العربية ومطرقة الانتفاضات الشعبية العربية ومطالبها السياسية، ومثل هذه التطورات المفاجئة فرضت على صانع القرار السعودي أخذ الحيطة والحذر في مدخلات القرار، وذلك لضمان أفضل عائد

سياسي لمخرجاته. وهنا تأتي أهمية ترشيد القرار الخارجي السعودي وفق أسس مؤسسية تأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد القرار، حيث دعمت المملكة العربية السعودية استقرار الدول العربية سواء في مصر، أو في اليمن، وفي تونس، وفي سوريا، وليبيا، والسودان، وغيرها من الدول التي قامت بها الثورات العربية.

كما لا يمكن إغفال العمليات الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية، ولقد بذلت المملكة العربية السعودية، ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرةً لمكافحة الإرهاب بجميع أنواعه ومستوياته وأسمائه. على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على المستوى المحلي أو الدولي، إلا أن الإرهاب في المنطقة العربية بشكل عام وفي المملكة على وجه الخصوص استمر في النمو والتوسع، حيث تمثلت في عمليات بعض التنظيمات الإرهابية التي مارست أعمالًا إرهابية متنوعة ومتعددة.

وزادت هذه العمليات بعد الحراك العربي، وتبنى الإرهاب مجموعات جديدة مثل الحوثيين في اليمن، وتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق تحت اسم (داعش). وشهدت كل منها عمليات إرهابية كثيرة داخل المملكة في الفترة الأخيرة، خاصة ما يفعله الحوثيون بضرب منشآت مهمة في المملكة بالصواريخ والطائرات المسيرة، والتي أصبحت أكثر خطورة وتدمراً.

يمكن ذكرأهم أسباب تهديد داعش لأمن الخليج في النقاط التالية:

- 1. يتمركز التنظيم على الحدود العراقية مع السعودية والأردن والكويت على جانب الأنبار.
 - 2. احتمال توغل عسكري إيراني في العراق بذريعة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.
 - 3. تركيز داعش على صراع الفكر الطائفي وانتشار الفتنة الطائفية.
- 4. اعتماد المنظمة في تنفيذ خططها وعملياتها على الأليات العابرة للحدود (عيد، 2015).

أما عن الحوثيين فلعقود من الزمان كان الحوثيون في صراع مع السلطة في اليمن من أجل إقامة حكم ذاتي لهم، ثم تطور الوضع إلى أحد أهدافهم للسيطرة على السلطة في اليمن، واقتربت تلك الأهداف من تحقيقها بسبب الثورات التي حدثت في اليمن، مما جعلهم يستغلونها لمصلحتهم الخاصة، والسيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014.

يمتد التهديد الحوثي للسعودية لعقود، وسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء والمدن المحيطة بها، ونداء الرئيس اليمني للمملكة العربية السعودية لإنقاذ الشرعية، أمر

مهم دفع المملكة إلى تشكيل تحالف عربي لمحاربة الحوثيين، ومحاولة لاستعادة الشرعية لأصحابها، وصولًا إلى وقف لإطلاق النار في اليمن من أجل استقراره والعمل على بناء البنية التحتية لليمن التي خلفها الصراع بين القوات الحكومية والحوثيين.

رئاسة الملكة العربية السعودية لقمة مجموعة العشرين:

تُعَدُّ استضافة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين فرصة رائدة على مستوى العالم العربي، وتعكس مكانة المملكة على الصعيد الدولي، وقد بدأت المملكة رئاستها لاجتماعات مجموعة العشرين منذ 1 ديسمبرعام 2019م، واستمرت استضافة لقاءات المجموعة حتى أواخر شهر نوفمبرعام 2020م وذلك انتهاءً بانعقاد قمة القادة بالرياض خلال 21-22 نوفمبرعام 2020م. وقررت المملكة تنسيق أعمال مجموعة العشرين تحت شعار: «اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع».

المحاور الأساسية لرئاسة المملكة لمجموعة العشرين:

تركز المملكة من خلال قيادتها للمجموعة لعام 2020م على ثلاثة محاور أساسية سيتم استعراضها أثناء اللقاءات المحددة، وهي:

- تمكين الإنسان: من خلال تهيئة الظروف التي تمكن الجميع، لا سيّما المرأة والشباب، من العيش الكريم والعمل والازدهار.
- الحفاظ على كوكب الأرض: من خلال تعزيز الجهود الجماعية لحماية كوكبنا، خصوصًا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي والمناخ والطاقة والبيئة.
- تشكيل آفاق جديدة: من خلال تبني استراتيجيات جريئة وطويلة المدى لمشاركة منافع الابتكار والتقدم التقني.

تُعَدُّ استضافة المملكة لمجموعة العشرين لأول مرة فرصة لتمثيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة للدول النامية، كما تُعَدُّ فرصة لمشاركة رؤية 2030 مع العالم بأكمله حيث تتسق الخطط التنموية لرؤية 2030 مع أهداف مجموعة العشرين، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية المستدامة، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار، إضافة إلى تمكين المرأة.

وناقشت لقاءات مجموعة العشرين لعام 2020م عدة بنود، أبرزها:

- توظيف الشباب وتهيئتهم لسوق العمل، خاصة الفئات غير المنخرطة بالتعليم أو التدريب.

- إتاحة الفرص للجميع، خاصة الشباب والنساء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفعيل التقنية لتعزيز الشمول المالي لهم.
- تمكين المرأة من خلال إزاحة التفاوت الاقتصادي بين الجنسين، ودعم المبادرات التي تصب في مصلحة المرأة.
 - دعم أسواق المال المحلية، ومكافحة المخاطر التي تحيط بالاستقرار المالي.
- الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير أطر فعالة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية.
 - تحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى إدارة مستدامة للمياه.
- تفعيل دور التقنيات الناشئة لخدمة الاقتصاد الرقمي، وتحسين آليات الأنظمة الاقتصادية العالمية.
 - مكافحة الفساد ورفع مستوى النزاهة.
 - تطوير العملية التعليمية وإتاحتها بشكل عادل وفعّال.
- تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، والتأهب للأوبئة والتهديدات الناشئة على مجال الصحة. (المنصة الوطنية الموحدة، 2021م).

ثانيًا: الدراسات السابقة:

المحور الأول: الأبعاد الفكرية والسياسة الخارجية للدولة:

 دراسة الثبيتي، مناحي. (2014). بعنوان العلاقات السعودية - الروسية من منظور استراتيجي 2003-2013م، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطوير السياسات الخارجية استراتيجيًا لتعزيز العلاقات السعودية - الروسية خلال الفترة من (2003-2013م). اشتمل مجتمع الدراسة على (40) فردًا من الخبراء والمسؤولين والإعلاميين، ورجال الأعمال وأعضاء السفارة السعودية في موسكو وقطاعات الرأي العام المهتمين بالعلاقات السعودية الروسية من أبناء المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفى، ووظف المقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من الميدان،

وكانت أهم النتائج من أهم الفرص المتاحة لتطوير العلاقات السعودية – الروسية أن البلدين يملكان مقومات الشراكة الاقتصادية في مجال النفط والغاز، وتحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق العالمية، وامتلاك روسيا التقنية والمواد الخام المتعلقة بالصناعات الأساسية والتحويلية، ومن أهم مواطن ونقاط الضعف في العلاقات السعودية – الروسية صعوبة التواصل اللغوي بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي، وغياب المعلومة الصحيحة في مجملها بنقلها للمملكة غالبًا من خلال رؤية غربية، وعدم وجود تعاون مصرفي وخطوط طيران، ومن أهم التهديدات عدم تجاوز الجانب الروسي للماضي، وبخاصة الدعم السعودي للأفغان والشيشان.

دراسة (al-Hamoudi, 2014) العمل السياسي وسياسة الأعمال: العلاقات الأنجلو سعودية في الفترة المعاصرة (1991 – 2006)، كلية الملك، جامعة لندن.

بحثت هذه الدراسة العلاقة الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإنجلترا، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية في الفترة بين عامي 1990و 2006م، وهذه الفترة التي شهدت الغزو العراقي للكويت، والهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001)، فا والغزو اللاحق الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان (2001) والعراق (2003)، كان لكل من هذه الأحداث تأثير عميق على الوضع الأمني في المملكة العربية السعودية، ولكنها أثرت أيضا على الاتجاه الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وأجبرت الأمة أن ننظر إلى الداخل لتحديد أوجه القصور وكذلك قوتها، من خلال كل ذلك بريطانيا واحدة من الأطراف الخارجية التي عملت بشكل وثيق مع القيادة السعودية في كل المجالات، وبينت نتائج الدراسة وجود تعاون كبيربين البلدين في كل المجالات خصوصًا العسكرية، كذلك التعاون الكبير في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن العلاقات لم تكن في أحسن حال في كل الأوقات، ولكنها وضعت بشكل إيجابي وفي المسار الصحيح.

3. دراسة الهدلق، إبراهيم. (2013). بعنوان المراكز الفكرية وصناعة الاستراتيجيات: (السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.

هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير المراكز الفكرية في صناعة الاستراتيجيات في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس لها وما ينبثق عنه من تساؤلات فرعية، وكان مجتمع الدراسة: المراكز الفكرية الأمريكية، منهج الدراسة.

وأدواتها: تقوم الدراسة على الرؤى الاستراتيجية وطرائقها التاريخية والوصفية والتحليلية وأساليبها الإحصائية. أهم النتائج: أن المعرفة تؤثر في السلطة، والسلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة وضمان المصالح، يوجد عدد كبير من المراكز الفكرية في الولايات المتحدة وهي مصادر ومنابع لإنتاج المعرفة والثقافة والفكر تؤثر في الرأي العام وصناع السياسة، أن دور وتأثير هذه المراكز في الولايات المتحدة بصورة خاصة، ودور وتأثير الأفكار والنظريات التي ينتجها مفكروها بصورة عامة، لا يقتصر على المجتمع والدولة فيها، وإنما يمتد ليشمل كل العالم في الوقت الراهن.

4. دراسة العجمي، مبارك (2011). بعنوان المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980 - 2010)، جامعة الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية، مع إبراز أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حرصت الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وانتهجت الكويت خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي ما عرف بدبلوماسية الدينار، وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الكويتية، وأوصت الدراسة بالعمل على ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوزراة الخارجية الكويتية بشكل مباشر، واتباع سياسة التقييم المستمر لسياسة الصندوق، وضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، من خلال تعامل الصندوق مباشرة مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الحكومية.

المحور الثانى: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

1. دراسة العتيبي، ماجد. (2015). بعنوان: تصور استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الإفريقي، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على سبل تعظيم وتعزيز المنافع، وبناء سياسة خارجية سعودية أكثر قوة تجاه القرن الإفريقي في النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية، وتشكل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية

العلوم الاستراتيجية وبعض السفراء في وزارة الخارجية السعودية، واستخدم الباحث منهج تحليل السياسة الخارجية، من خلال استخدام أدوات تحليل العلاقات الدولية في المجالات المختلفة، مع استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات وتحليلها، وكانت أهم النتائج: رغم أن للمملكة العربية السعودية علاقات مع العديد من الدول في العالم، ورغم العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة، إلا أن القارة الإفريقية رغم أهميتها المتزايدة لم تحظ بالأهمية الكافية من قِبل متخذى القرار الخارجي السعودي، إن الأهمية الجيوبوليتكية والاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي، وما تمثله من حزام للأمن القومي والأمن الغذائي السعودي، تشكل أهمية كبرى لتحقيق مصالحها على الصعيد السياسي والدبلوماسي والأمني الاقتصادي، خاصة في ظل تنامي التهديدات المختلفة، وتصاعد الدور الذي يلعبه فاعلون مختلفون بداية من إسرائيل وإيران والقوى الدولية الأخرى, بذلت السعودية، ومازالت، عديد الجهود في علاقاتها الدولية والإقليمية، ولكن ما زالت علاقاتها بإفريقيا عمومًا، والقرن الإفريقي على وجه الخصوص، يقتصر على الجوانب الاجتماعية والمساعدات فقط، دونما قيام شراكات اقتصادية أو علاقات سياسية أمنية متعمقة، ربما نظرًا للظروف الداخلية لتلك الدول، أو ربما لسياسة المملكة شديدة التحفظ، لكن في الأشهر الأخيرة كان هناك توجهات جديدة أكثرانفتاحًا وإدراكًا لمصالحها ودوائرها المتسعة.

2. دراسة (Ismail, 2011) بعنوان: (العلاقات السياسية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية (PRC)، جامعة اكستر.

هدفت الدراسة إلى دراسة البيانات التاريخية والإحصائية، وتقييم العوامل بين الصين والمملكة العربية السعودية في العلاقات السياسية والاقتصادية، والتعرف على الروابط الثنائية بين البلدين، وسياسة المملكة العربية السعودية والصين تجاه الدول الكبرى، ودول الشرق الأوسط، وتم توضيح تسلسل العلاقات بين البلدين في الفترة 1949 - 2010، حيث اتسمت العلاقات بين البلدين في بعض الفترات بالقطيعة نتيجة الاختلاف في الرؤية بين البلدين، ثم لا تلبس أن تتغير إلى الأحسن.

وكانت أهم النتائج أن العلاقات السعودية الصينية اتسمت بالاحترام المتبادل، والمصلحة الاقتصادية المستركة، وإن اختلفت في بعض الأحيان.

3. دراسة (Al-Eisa 1997) بعنوان: (العلاقات الأمريكية - السعودية: الترابط وإعادة النظر)، رسالة ماحستر، حامعة لندن.

هدفت الدراسة إلى استكشاف ما إذا كان التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجالات النفط والسياسة، والاقتصاد والتطورات العسكرية زاد ترابطها، بالإضافة إلى ذلك، والتعرف على التدرج في العلاقات الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وما إذا كانت التغيرات في النظام الدولي والشرق الأوسط، أو داخل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لها دور على العلاقات الأمريكية حالسعودية. وكانت أهم نتائج الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت المملكة العربية السعودية في كثير من القضايا، لما للمملكة العربية السعودية من مكانة سياسية واقتصادية كبيرة.

المحور الثالث: دور الأبعاد الفكرية في السياسة الخارجية السعودية.

دراسة الشمري، مشعل. (2015). بعنوان: تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.

هدف ت الدراسة إلى الوقوف على المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية للمملكة العربية العربية السعودية التعرف على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى تشكيل العامل الديني بعدًا رئيسًا في صنع القرار في السياسة الخارجية المملكة العربية السعودية، واستجلاء البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مستقبل القضية الفلسطينية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء والتحليل والاستنتاج، وكانت الموسفي التحليلي، بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء والتحليل والاستنتاج، وكانت أهم النتائج: اتضح أن أهم مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ضمن الدائرة الخليجية: إيمان المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينهما، والتعاون والدفاع المشترك، وفي الدائرة العربية: التركيز على ضرورة التضامن العربي، والالتزام بمبدأ الإخوة العربية. وفي الدائرة الإسلامية في جميع دول العالم، وفي الدائرة الدولية: التفاعل مع المجتمع الدولي، والعمل من أجل السلام والعدل الدوليين ورفض استخدام القوة والعنف. وأهم العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية السعودية هي: العامل الجغرافي، والعامل السكاني، والعامل القتصادي.

التويجري، عادل بن سعد بن عبدالله (2015)، دور التعاون الاستراتيجي السعودي المصري في تحقيق الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

هدفت الدراسة إلى: إبراز سبل التعاون الأمنى بين الملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. معرفة تأثير التعاون الاستراتيجي بين الملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في أمن واستقرار المنطقة. التعرف على معوقات التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. إبراز سبل التغلب على معوقات التعاون الاستراتيجي بين الملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. مجتمع وعينة الدراسة: اختار الباحث عينة قصدية من مجلس الأعمال السعودي المصرى، ووزارة الخارجية السعودية، ووزارة الخارجية الشؤون العربية - مصر. ووزارة الدفاع السعودية، ووزارة الداخلية - مستشار علاقات دولية، ووكيل كلية العلوم الاستراتيجية. وبلغ عددهم (7). وتم عرض المقابلة عليهم، واستلام الإجابات مشافهة بطريقة المقابلة (الشفهية)، وبذلك يكون عدد أفراد العينة (7). استخدم الباحث المنهج الوصفى المسحى، باستخدام أداة الدراسة: المقابلة الشفهية. أهم النتائج: من أهم سبل تعزيز التعاون بين المملكة العربية والسعودية وبين جمهورية مصر العربية في المجال العسكري زيادة المناورات والتمرينات، والسعى لتحقيق مفهوم الأمن الشامل المشترك. تقريب وجهات النظر وتوحيد الخطاب السياسي على الصعيدين العربي والإقليمي والدولي، وتحقيق ذلك على أرض الواقع بالتنفيذ الفعلى لحماية مصالح الدولتين ويحقق مصالحها السياسية. من أهم معوقات التعاون بين البلدين عدم الشفافية, عدم وضوح الأهداف المشتركة، مواقف بعض الأطراف الإقليمية المتطرفة، ضعف مراجعة الأنظمة والقوانين العائقة لزيادة التبادل التجاري، صعوبة تخطى بعض الأنظمة الروتينية وقلة مشاركة رجال الأعمال والتجارفي اجتماعات مجلس الأعمال السعودي المصرى. ومن سبل التغلب على معوقات التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الاتفاق المسبق على المبادئ الأساسية للعمل السياسي، والتفاهم الكامل حول قضايا المنطقة العسكرية والأمنية والاقتصادية، تهيئة البيئة الإقليمية لدعم التعاون بين البلدين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن الدراسات السابقة عن موضوع تحليل الأبعاد الفكرية لاستراتيجية وزارة الخارجية وجدت ندرة في الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع، سواء في المملكة العربية السعودية أو في الدول العربية، وبالنسبة للدراسات التي تم التوصل إليها يجد الباحث أنها تتفق مع الدراسة الحالية في التعرف على واقع وزارة الخارجية واستراتيجيتها، ولقد استخدمت الدراسات أداة الاستبانة في التعرف على استراتيجية الوزارات المراد دراستها.

ولقد تناولت الدراسات السابقة الأبعاد الفكرية لسياسة الخارجية السعودية وكيفية تطوير السياسات الخارجية استراتيجيًا، مثل دراسة الشمري (2015) هدفت الدراسة إلى: الوقوف على المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى تشكيل على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى تشكيل العامل الديني بعدًا رئيسًا في صنع القرار في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، واستجلاء البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مستقبل القضية الفلسطينية. دراسة الثبيتي (2014)، والتي هدفت إلى التعرف على كيفية تطوير السياسات الخارجية استراتيجيًا لتعزيز العلاقات السعودية – الروسية خلال الفترة من السياسات الخارجية استراتيجيًا وراسة العربية سعودية أكثرقوة تجاه القرن الإفريقي في النواحي وتعزيز المنافع، وبناء سياسة خارجية سعودية أكثر قوة تجاه القرن الإفريقي في النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية. واتسمت العلاقات السعودية مع الدول الكبرى بالاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة مثل الولايات المتحدة وإنجلترا والصين.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها للأبعاد الفكرية في التوجهات الاستراتيجية السعودية، والتركيز على المرتكزات للسياسية الخارجية السعودية وتوجهاتها المعاصرة.

ج) الرؤية الاستراتيجية لموضوع الدراسة:

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات تاريخية ودينية وسياسية واقتصادية وجغرافية، وتستمد وزارة الخارجية قيمها الأساسية من منظومة المبادئ الإسلامية والاجتماعية والمهنية كعنصر أساسي في ثقافتها التنظيمية، وتعمل على ترسيخها في ثقافة العاملين والوحدات التنظيمية في جميع المستويات.

وتعمل وزارة الخارجية السعودية على تثبيت أواصر الصداقة والتفاهم مع الدول العربية والإسلامية، وكذلك تعمل على توقيع الاتفاقات الثنائية.

وتتميزوزارة الخارجية عن غيرها من الوزارات بالتفاعل الخارجي الدولي أكثر من أي وزارة أخرى، وهذا يرجع لطبيعة عملها، ومهامها المنوط بها، لذلك فدراسة الأبعاد الفكرية لاستراتيجية وزارة الخارجية من الأمور التي يجب دراستها والتوصل إلى كل ما قد يفيد العاملين في وزارة الخارجية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهید.
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
 - عينة الدراسة.
 - حدود الدراسة.
 - أداة الدراسة .
- إجراءات تطبيق أداة الدراسة.
- أساليب المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل إيضاحا لمنهج الدراسة المستخدم، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، يلي ذلك عرضُ لكيفية بناء أداة، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وكيفية تطبيقها، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات إحصائيا، وذلك على النحو التالى:

أولًا: منهج الدراسة:

المنهجية جزء من إشكالية أي دراسة علمية، ذلك أن أي دراسة موضوعية، لابد أن تنطلق من أساس علمي، حتى تكون النتائج موضوعية، وقابلة للتعميم على المجتمع، وتتوقف الإجراءات المنهجية للدراسة على الخطوات السابقة لها، إذ تتحدد تلك الإجراءات في ضوء صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها، وتحديد المفاهيم المستخدمة فيها، وما تمت مراجعته واستقصاؤه عما كتب عن الظاهرة من أطرنظرية واتجاهات فكرية، في إطار معالجة الظاهرة، والظواهر المشابهة لها، وفي ضوء ما تم تحديده من تساؤلات تشكل الإجابة عليها تحقيقًا للأهداف الرئيسة للدراسة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي هو البحث الذي يهتم بتحديد الوضع القائم للظاهرة المبحوثة كما هو، ووصفها بطريقة تعتمد على تحليل بنيتها الظاهرة وبيان العلاقة بين عناصرها أو مكوناتها.

وتتجلى أهمية البحث الوصفي في كونه يعد ركنا أساسيًا من أركان البحث العلمي والأسلوب الذي يمكن اعتماده في دراسة كثير من الظواهر الإنسانية، لذا فإن هذا النوع من البحوث يعد الأكثر شيوعًا في مجال البحث العلمي في الظواهر الاجتماعية، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استخدام أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات حول مشكلة الدراسة وهما:

1. الأسلوب المكتبى:

والذي يتم عن طريقه مراجعة الأدبيات في مجال الدراسة، بما في ذلك من كتب مرجعية أو بحوث ومقالات منشورة أو مؤتمرات وندوات، فضلًا عن مراجعة بعض أدبيات الدراسات السابقة التي أتيحت للباحث والتي تتعلق بموضوع الدراسة.

2. الأسلوب الميداني:

يتم من خلاله جمع البيانات من مفردات عينة الدراسة بواسطة الأداة المستخدمة في الدراسة. والمصادر الأولية المستخدمة في الدراسة الحالية هي قائمة الاستبيان التي يتم استخدامها لجمع بيانات الدراسة، وتجميع المعلومات ومحاولة تفسيرها ثم بعد ذلك تكوين رأي مناسب حسب ما توصل إليه الباحث من نتائج مبينة على المعلومات التي حصل عليها.

- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وزارة الخارجية بالرياض. والبالغ عددهم (430) موظفًا. (المصدر: مدير شؤون الموظفين بوزارة الخارجية السعودية بالرياض).
- عينة الدراسة: في هذه الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث ومقدارها (243) موظفًا من العاملين في وزارة الخارجية السعودية.

وفي الدراسة الحالية فإن عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة، وهي بعض العاملين في وزارة الخارجية السعودية بالرياض، وعددهم (243) عاملًا، جرى اختيارهم بصورة عشوائية ووزعت عليهم استبانة الدراسة، واستطاع الباحث جمع (243) استبانة قام بإدخالها وتحليلها.

أداة الدراسة:

قام الباحث بصياغة أولية لعبارات الاستبانة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وذلك بعد القراءة المتأنية والاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة وخبرة الباحث العملية، ثم عرضها على المشرف العلمي لإبداء الرأي والمشورة حيال عبارات الاستبانة، ثم قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة حسب توجيهات وملاحظات المشرف العلمي، وبعد موافقة المشرف العلمي الأولية تكونت الاستبانة من جزأيين:

الجزء الأول: يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية (الخبرة في العمل, العمر, المؤهل الأكاديمي) لأفراد الدراسة.

الجزء الثانى: يتكون من أربعة محاور:

- المحور الأول: غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين ويشتمل على (7) فقرات.
- المحور الثاني: المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المحوثين ويشتمل على (9) فقرات.
- المحور الثالث: وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين ويشتمل على (8) فقرات.
- المحور الرابع: دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين ويشتمل على (10) فقرات.

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور قائمة تحمل العبارات التالية (أرفض, لا أوافق, أوافق جزئياً, أوافق, أوافق بشدة).

وقد اعتمد الباحث على مقياس لكيرت الخماسي، لأنه سهل الإعداد والتطبيق, ويعطي المبحوث الحرية في تحديد موقفه ودرجة إيجابية أوسلبية هذا الموقف في كل عبارة, وتم إعطاء كل عبارة من العبارات درجات حسب مقياس ليكرت الخماسي, وقد تبنى الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق والذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

وصف أداة الدراسة:

يقوم وصف أداة الدراسة على الصدق الظاهري للأداة وثبات الاتساق الداخلي لها، وذلك على النحو التالى:

أ) الصدق الظاهري لأداة الدراسة (Face Validity):

صدق المقياس أو الأداة يعني الدرجة التي يقاس عليها ما يراد قياسه بحسب القحطاني وآخرين (2004، ص230). وبهذا فإن صدق الاستبيان يعنى التأكد من أنها سوف

تقيس ما أعدت لقياسه وهذا يتطلب شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وآخرون، 2001م: ص 179).

وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة قام الباحث بعرضها على محكمين من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح عبارات الاستبانة ومدى مناسبتها، بالإضافة إلى بعض الملاحظات العامة حول الاستبانة. وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات وخاصة تلك التي لا تتناسب صياغتها مع تساؤلات الدراسة، تم اعتماد المحاور والفقرات والعبارات التي أجمع عليها غالبية المحكمين وتعديل البعض منها لتتناسب مع أهداف الدراسة.

ولقد قام الباحث بتطبيق عينة استطلاعية قوامها 35 فرد اللتحقق من الثبات وصدق البناء لأداة الدراسة، لكي يطمئن من صلاحية الأداة للتطبيق النهائي على النحو التالي: ب) ثبات أداة الدراسة:

يتصف الاختبار الجيد بالثبات، والاختبار الثابت هو «الاختبار الذي يعطي نتائج متقاربة أو النتائج نفسها إذا طبق أكثر من مرة في ظروف متماثلة » (عبيدات وآخرون 2011) مقاربة أو النتائج نفسها إذا طبق أكثر من الصدق البنائي لأداة الدراسة وذلك عن طريق ص 156)، وقد قيام الباحث بالتأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة وذلك عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون "person Correlation" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة لعينة استطلاعية أولية مكونة من (35) مفردة تمثل المجتمع النهائي, حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، محذوفًا منه العنصر الذي تنتمي إليه، كما استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ (Cronbach'aAlpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، حيث تم التعرف على ثبات المحاور الرئيسية للاستبانة، وكذلك حساب معامل الارتباط المصحح، وتم حساب ذلك لكل محور من محاور أداة الدراسة (الاستبانة)، كما هو موضح في الجداول من رقم (1).

ل رقم (2)	جدوا
لقياس ثبات أداة الدراسة	معامل ألفا كرونباخ

المحورالرابع دورالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة		ق السياسة ملكة العربية	المحورا وسائل تحقيز الخارجية للم	رية للسياسة	المحور المحددات الفك الخارجية	المحورالأول غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية	
معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم الفقرة
0.73	1	0.66	1	0.73	1	0.52	1
0.73	2	0.66	2	0.68	2	0.53	2
0.77	3	0.68	3	0.72	3	0.60	3
0.75	4	0.68	4	0.74	4	0.61	4
0.76	5	0.71	5	0.71	5	0.63	5
0.71	6	0.61	6	0.75	6	0.64	6
0.74	7	0.63	7	0.73	7	0.56	7
0.72	8	0.65	8	0.68	8		
0.74	9	_		0.66	9		
0.72	10	-	-				
0.76	الثبات العام للمحور	0.69	الثبات العام للمحور	0.74	الثبات العام للمحور	0.62	الثبات العام للمحور

يتضح من الجدول رقم (2) أن:

- 1. جميع المفردات المكونة لمحور «غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية» تسهم في زيادة ثبات المحور ما عدا الفقرة رقم (6) التي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات الكلي إلى (0.64) بدلًا من (0.62)، ولكن الباحث فضل عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين مما يدعم وجودها.
- 2. جميع المفردات المكونة لمحور «المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة» تسهم في زيادة ثبات المحور، ما عدا الفقرة رقم (6) التي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات الكلي إلى (0.75) بدلًا من (0.74)، ولكن الباحث فضل عدم حذفها

- خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين مما يدعم وجودها.
- 3. جميع المفردات المكونة لمحور «وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية» تسهم في زيادة ثبات المحور ما عدا الفقرة رقم (5) التي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات الكلي إلى (0.71) بدلًا من (0.69)، ولكن الباحث فضل عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين مما يدعم وجودها.
- 4. جميع المفردات المكونة لمحور «دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة» تسهم في زيادة ثبات المحور ما عدا الفقرة رقم (3) التي كان حذفها سيرفع من درجة الثبات الكلي إلى (0.77) بدلًا من (0.76)، ولكن الباحث فضل عدم حذفها خاصة وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكمين مما يدعم وجودها.

ج) صدق البناء لأداة الدراسة:

قد قام الباحث بالتأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة وذلك عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون "Person Correlation" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، محذوفًا منه العنصر الذي تنتمي إليه، كما تم حساب معامل الارتباط المصحح كما هو موضح في الجداول من رقم (2).

جدول رقم (3) معامل الارتباطات لبيرسون ومعامل الارتباط المصحح لمحاور الدراسة

اسة الخارجية للمملكة	المحددات الفكرية للسي	المحور الأول: غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية					
معامل الارتباط بالمحور	معامل الارتباط المصحح	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	معامل الارتباط المصحح	رقم الفقرة		
**0.46	0.33	1	**0.70	0.55	1		
**0.74	0.64	2	**0.68	0.50	2		
**0.52	0.36	3	**0.52	0.30	3		
**0.47	0.28	4	**0.56	0.29	4		
**0.58	0.41	5	*0.42	0.19	5		
**0.32	0.14	6	*0.40	0.16	6		
**0.53	0.32	7	**0.62	0.43	7		
**0.73	0.61	8					
**0.78	0.68	9					
*	بع: دور الأبعاد المحلية وا تحديد سياسات الم	المحورالرا	المحور الثالث: وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية				
معامل الارتباط بالمحور	معامل الارتباط المصحح	رقم الفقرة	معامل الارتباط بالمحور	معامل الارتباط المصحح	رقم الفقرة		
**0.61	0.51	1	**0.58	0.39	1		
**0.63	0.53	2	**0.55	0.41	2		
**0.24	0.12	3	**0.48	0.31	3		
**0.54	0.35	4	**0.44	0.28	4		
*0.36	0.23	5	**0.42	0.17	5		
**0.69	0.58	6	**0.71	0.59	6		
**0.54	0.41	7	**0.68	0.51	7		
**0.64	0.52	8	**0.61	0.43	8		
**0.54	0.41	9					
**0.74	0.57	10					

^{**} دالة عند مستوى الدلالة 0,01 فأقل.

^{*} دالة عند مستوى الدلالة 0,05 فأقل.

يتضح من الجدول رقم (٣):

- 1. جميع معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور «غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية» وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة دالة عند مستوى 0.05 فأقل, وتبين من النتائج أيضًا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تتراوح ما بين (0.40, 0.70) وهي قيم متوسطة ومرتفعة تدل على ارتفاع ثبات المحور.
- 2. جميع معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور «المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة» وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة دالة عند مستوى 0.05 فأقل, وتبين من النتائج أيضًا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت ما بين (0.32 0.78), وهي قيم متوسطة ومرتفعة تدل على ارتفاع ثبات المحور ما عدا الفقرة رقم (6) معامل ارتباطها المصحح منخفض حيث بلغ (0.32).
- قيم معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور «وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية» وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة دالة عند مستوى 0.05 فأقل, وتبين من النتائج أيضًا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تتراوح ما بين (0.71,0.42) وهي قيم متوسطة ومرتفعة تدل على ارتفاع ثبات المحور.
- 4. جميع معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور «دورا لأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة » وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة دالة عند مستوى 0.05 فأقل, وتبين من النتائج أيضًا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت ما بين (0.24 0.74), وهي قيم متوسطة ومرتفعة تدل على ارتفاع ثبات المحور، وهي قيم متوسطة ومرتفعة تدل على ارتفاع ثبات المحور ما عدا الفقرة رقم (3) معامل ارتباطها المصحح منخفض حيث بلغ (0.24).

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على أفراد الدراسة ومن ثم تسليمها مرة أخرى، وقد تم جمع (243) استبانة صالحة، وبعد ذلك تم إدخال البيانات، ومعالجتها إحصائيًا بالحاسب الآلى عن طريق برنامج (spss) ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

طريقة تصحيح استبانة قياس (أداة الدراسة):

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها؛ تمهيدًا لإدخالها للحاسوب للتحليل الإحصائي، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً؛ أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز)، حيث أعطيت الإجابة (أوافق بشدة) 5 درجات، (أوافق) 4 درجات، (أوافق جزئيًا) 3 درجات، (لا أوافق) 2 درجة، وأعطيت الإجابة (أرفض) درجة واحدة، قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث تم تحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة. وبناءً عليه تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5=80,0) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1 إلى أقل من 1.80 يمثل (أرفض) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 1.80 إلى أقل من 2.60 يمثل (لا أوافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 2.60 إلى أقل من 3.40 يمثل (أوافق جزئيًا) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
 - من 3.40 إلى أقل من 4.20 يمثل (أوافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
 - من 4.20 إلى 5.00 يمثل (أوافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة في المجانب الميداني تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة إجابات أفراد عينة الدراسة حول التساؤلات المطروحة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss)، وقد قام الباحث باستخدام أساليب البحث الإحصائية التالية:

- 1. **التكرارات والنسب المئوية**: وقد استخدم الباحث هذا الأسلوب للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد إجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها الدراسة.
- 2. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح): لقياس مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسة بحسب محاور الاستبيان، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- 3. المتوسط الحسابي: لقياس مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات). مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- 4. الانحراف المعياري: لقياس مدى انحراف أو تشتت إجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الإجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
- 5. **اختبار مربع كاي** Chi-Square: لتحديد مدى تجانس أو تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول متوسطات إجاباتهم.
- 6. معامل ارتباط بيرسون: لمعرفة درجة الارتباط بين عبارات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة من عباراتها وبين الدرجة الكلية للاستبانة.
 - 7. معامل ألفا كرونباخ: لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

تمهيد:

تهدف الدراسة الحالية إلى الآتي:

- 1. توضيح غايات السياسة الخارجية للمملكة.
- 2. استحلاء المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة.
- 3. الوقوف على وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
 - 4. تحليل دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة.

ولتحقيق هذه الأهداف سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- 1. ما غايات السياسة الخارجية للمملكة؟
- 2. ما المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة؟
- 3. ما هي وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؟
- 4. ما دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة؟

أولًا: النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

(1) الوظيفة:

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة

النسبة	التكرار	الوظيفة
63.8	155	متخصص في مجال الدبلوماسية
9.9	24	خبيرأمني
26.3	64	خبيراستراتيجي
100.0	243	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة؛ حيث يتبين أن (155) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (63.8٪) من إجمالي أفراد الدراسة متخصصون في مجال الدبلوماسية، وهم يمثلون الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين وجد أن (64) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (26.3٪) من إجمالي أفراد الدراسة خبراء استراتيجيون, في حين وجد أن (24) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (9.9٪) من إجمالي أفراد الدراسة.

(2) الخبرة في العمل:

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الخبرة في العمل

النسبة	التكرار	الخبرة في العمل
32.9	80	أقل من 5 سنوات
51.0	124	من 5 إلى 10 سنوات
16.0	39	أكثر من 10 سنوات
100.0	243	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة الوظيفية في الجهة، حيث يتبين أن (124) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (51.0٪) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة في العمل من 5 إلى 10 سنوات، في حين وجد أن (80) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (32.9) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة في العمل تتراوح أقل من 5 سنوات، بينما وجد أن (39) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (16.0) من إجمالي أفراد الدراسة سنوات الخبرة في العمل تتراوح أكثر من 10 سنوات، وهم الفئة الأقل من أفراد الدراسة.

(3) العمر:

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر

النسبة	التكرار	العمر
21.4	52	من (20 إلى 30) عامًا
46.9	114	من (31 إلى 40) عامًا
31.7	77	فوق 40 عامًا
100.0	243	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير العمر، حيث يتبين أن (114) من أفراد الدراسة أعمارهم تتراوح من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (46.9٪) من إجمالي أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته بين (من (31 إلى 40) عامًا)، في حين وجد أن (77) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (31.7) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم (فوق 40 عامًا)، بينما وجد أن (52) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (21.4) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم تتراوح بين (من 20 إلى 30 عامًا) وهم الفئة الأقل من أفراد الدراسة.

(4) المؤهل الأكاديمي:

جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل الأكاديمي

النسبة	التكرار	المؤهل الأكاديمي
59.3	144	بكالوريوس
32.1	78	ماجستير
8.6	21	دكتوراه
100.0	243	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (7) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل الأكاديمي، حيث يتبين أن (144) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (59.3٪) من إجمائي أفراد الدراسة مؤهلهم الأكاديمي بكالوريوس، في حين وجد أن (78) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (32.1) من إجمائي أفراد الدراسة مؤهلهم الأكاديمي ماجستير، بينما وجد أن (21) من أفراد الدراسة مؤهلهم الأكاديمي أفراد الدراسة مؤهلهم الأكاديمي دكتوراه وهم الفئة الأقل من أفراد الدراسة.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما غايات السياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين؟

للتعرف على ما غايات السياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (8)

استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بغايات السياسة الخارجية للمملكة، مرتبة تنازليًّا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

المتري		الاختب الإحص	ا الانحرا (١١	11.			بة (الموافق حسن المط	-					
الترتيب الكلي		الاحتمالية	الانحراف المعياري (القيمة)	المتوسط		أوافق بشدة	أوافق	أوافق جزئيًّا	لا أوافق		العبارة أرفض		
					155	80	8	0	0	ك	الحفاظ على مكانة المملكة		
1	000.	133.4	0.55	4.60	63.8	32.9	3.3	0.0	0.0	%	المتميزيين دول العالم.	1	
					45	177	21	0	0	ڑی	العمل على تحقيق علاقات		
4	000.	174.2	0.51	4.10	18.5	72.8	8.6	0.0	0.0	%	منفتحة مع معظم دول العالم.	2	
					25	160	58	0	0	زي (تحقيق علاقات متوازنة مع		
6	000. 122.3 0.5	0.57 3	0.57 3.8	3.86	10.3	65.8	23.9	0.0	0.0	%	معظم دول العالم.	3	
					28	177	35	3	0	ڑی	تحقيق التكامل بين الدول		
5	000.	308.1	0.55	3.95	11.5	72.8	14.4	1.2	0.0	%	حقيق التعامل بين الدون الإسلامية .	4	
			0.63	3.74	24	131	88	0	0	<u>ژی</u>	وضع سياسة موحدة لكل		
7	000.	70.6	0.63	3.74	9.9	53.9	36.2	0.0	0.0	%	الدول الإسلامية في مواجهة التحديات المشتركة.	5	
					71	144	28	0	0	ڑی	العمل على نصرة قضايا		
3	000.	84.9	0.61	4.18	29.2	59.3	11.5	0.0	0.0	%	المسلمين في جميع أنحاء العالم.	6	
					109	123	11	0	0	ڑی			
2	000. 92.0 0.58		0 0.58 4.40		44.9	50.6	4.5	0.0	0.0	%	تحسين صورة الإسلام عالميًّا	7	
			0.51	4.12		المتوسط العام							

يتبين من الجدول رقم (8) والذي يتضمن محور) غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) على (7) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على فقرتين بدرجة (أوافق بشدة) على أداة الدراسة بالنسبة إلى متوسطاتها الحسابية، وتلك الفقرتان هما أرقام (1-7) على الترتيب؛ حيث تتراوح هذه المتوسطات الحسابية من (4.40 إلى 4.40) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (4.20 إلى 5.00) والتي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، في حين جاءت استجابات أفراد الدراسة على باقي فقرات المحور بدرجة (أوافق) حيث يتراوح المتوسط الحسابي لهم (من 3.74 الى 4.18)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (4.18 إلى أقل من 4.20) والتي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل؛ مما يبين عدم وجود تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على عبارات محور (غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين).

ومن خلال النتائج يتضح أن آراء أفراد الدراسة حول غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين يتلخص في الآتي بالترتيب حسب متوسطات الموافقة:

- 1. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (الحفاظ على مكانة المملكة المتميزبين دول العالم) بالمرتبة الأولى بين الفقرات المتعلقة بغايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بدرجة (أوافق بشدة) وبمتوسط حسابي (4.60)، وانحراف معياري (0.55)؛ وهو ما يعكس إدراك أفراد الدراسة بضرورة الحفاظ على مكانة المملكة المتميزبين دول العالم.
- 2. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (تحسين صورة الإسلام عالميا) بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (4.40)، وبدرجة (أوافق بشدة) وانحراف معياري (0.58).
- 3. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (العمل على نصرة قضايا المسلمين عالميًا) في المرتبة الثالثية وبمتوسط حسابي (4.18)، وانحراف معياري (0.61) وبدرجة (أوافق).

- 4. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (العمل على تحقيق علاقات منفتحة مع معظم دول العالم) بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (4.10)، وانحراف معياري (0.51) وبدرجة (أوافق).
- 5. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (تحقيق التكامل بين الدول الإسلامية) بالمرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي (3.95)، وانحراف معياري (0.55) وبدرجة (أوافق).
- 6. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (تحقيق علاقات متوازنة مع معظم دول العالم) بالمرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي (3.86)، وانحراف معياري (0.57) وبدرجة (أوافق).
- 7. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (وضع سياسة متوازنة لكل الدول الإسلامية في مواجهة التحديات المشتركة) بالمرتبة السابعة وبمتوسط حسابي (3.74)، وانحراف معياري (0.63) وبدرجة (أوافق).

نستخلص من الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة حول محور (غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.12 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.40 إلى أقل من 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) علي أداة الدراسة، وتتمثل غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين في الآتي بالترتيب:

- الحفاظ على مكانة المملكة المتميزيين دول العالم.
 - تحسين صورة الإسلام عالميًا.
 - العمل على نصرة قضايا المسلمين عالميًا.
- العمل على تحقيق علاقات منفتحة مع معظم دول العالم.

السؤال الثاني: ما المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين؟

للتعرف على المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (9)

استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة مرتبة تنازليًا حسب أعلى متوسط حسابي, وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

الترتيب الكلي		الاختبارا الإحصائب	الانحراف المعياري (القيمة				ة (المواف حسن المع				العبارة	•
الكلي		الاحتمالية	ري (القيمة)	न्य		أوافق بشدة	أوافق	أوافق جزئياً	لا أوافق		أرفض	۴
2	000.	194.5	0.67	4.10	179	58	6	0	0	ك	يعتبرالإسلام أهم العوامل المُؤثرة في عملية تحديد	1
	000.	194.5	0.67	4.10	73.7	23.9	2.5	0.0	0.0	%	الموترة في عمليه خديد أولويات السياسة الخارجية	'
7	000.	159.5	0.60	3.85	66	136	40	1	0	살	للهوية العربية تأثيركبير	2
	000.	159.5	0.68	3.85	27.2	56.0	16.5	0.4	0.0	%	وثابت في محددات سياسة المملكة.	2
					38	133	70	2	0	ڬ	تؤثر المحددات الإقليمية المحيطة بالمملكة في تغيير	
8	000.	152.7	0.69	3.74	15.6	54.7	28.8	0.8	0.0	%	سياستها بما يتناسب مع المستجدات.	3
9					30	123	86	4	0	ك	تحقيق التوازن الإقليمي	
	000.	142.9	0.81	3.64	12.3	50.6	35.4	1.6	0.0	%	في منطقة الخليج العربي محددًا جوهريًا.	4
5	000.	173.6	0.77	3.93	35	101	93	13	1	ك	الاتجاه نحوالثورة الصناعية	5
5	000.	1/3.6	0.77	3.93	14.4	41.6	38.3	5.3	0.4	%	له دور في محددات السياسة.	5
3	000.	106.0	0.76	4.02	57	121	57	8	0	ك	الحفاظ على تواصل ثقافي وحضاري متوازن مع الدول	6
Ľ			0.70		23.5	49.8	23.5	3.3	0.0	%	الكبرى.	
6	000.	193.6	0.75	3.92	68	116	56	2	1	ك	تتبنى المملكة ثقافة عدم الانحياز وعدم التدخل في	7
			00	0.02	28.0	47.7	23.0	0.8	0.4	%	شؤون الآخرين.	
4	000.	101.1	0.74	4.02	57	111	73	2	0	ك	لتوجهات المجتمع الداخلي مقدر في المحددات الفكرية	8
	300.	101.1	3.74	7.02	23.5	45.7	30.0	0.8	0.0	%	مقدري المحددات الفخرية لسياسة المملكة	
1	001.	14.6	0.67	4.45	69	109	65	0	0	ك	الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي دوركبير في محددات	9
		17.0	0.07	7.40	28.4	44.9	26.7	0.0	0.0	%	والإقليمي دور كبيري محددات سياسة المملكة الفكرية .	
			0.46	4.18					ط العام	المتوس		

تبين من الجدول رقم (9) والذي يتضمن محور)المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين) على (9) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على فقرة واحدة في محور (المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين) بدرجة (أوافق بشدة) وهي الفقرة رقم (9)؛ حيث يبلغ المتوسط الحسابي لها (4.45) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (4.20 إلى 5) والتي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، في حين جاءت استجابات أفراد الدراسة على باقي الفقرات بالمحور بدرجة (أوافق) على أداة الدراسة بالنسبة إلى متوسطاتها الحسابية؛ حيث تتراوح هذه المتوسطات الحسابية من (3.64) إلى 4.10) على الترتيب، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20) والتي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل، مما يبين عدم وجود تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على عبارات محور (المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة).

ومن خلال النتائج يتضح أن آراء أفراد الدراسة حول محور المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين يتلخص في الآتي بالترتيب حسب متوسطات الموافقة:

- جاءت الفقرة رقم (9) وهي (الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي دور كبير في محددات سياسة المملكة الفكرية) في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالمحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي (4.45)، وانحراف معياري (0.67) بدرجة (أوافق بشدة).
- 2. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (يعتبر الإسلام ورعاية الحرمين الشريفين أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية) في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.10)، وانحراف معياري (0.670) وبدرجة (أوافق). وهو ما يوضح الدور الكبير الذي يلعبه الحرمان الشريفان ورعايتهما في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية.
- جاءت الفقرة رقم (8) وهي (لتوجهات المجتمع الداخلي دور في المحددات الفكرية لسياسة المملكة) في المرتبة الثالثة بين عبارات المحور من حيث درجة موافقة

- أفراد الدراسة عليه، وبمتوسط حسابي (4.02)، وانحراف معياري (0.74) وبدرجة (أوافق).
- 4. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (الحفاظ على تواصل ثقافي وحضاري متوازن مع الدول الكبرى) في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي (4.02)، وانحراف معياري (0.76) وبدرجة (أوافق).
- جاءت الفقرة رقم (5) وهي (الاتجاه نحو الثورة الصناعية له دور في إظهار السياسة)
 في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي
 (3.93)، وانحراف معياري (0.77) وبدرجة (أوافق).
- 6. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (تتبنى المملكة ثقافة عدم الانحياز وعدم التدخل في شؤون الآخرين) في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي (3.92)، وانحراف معياري (0.75) وبدرجة (أوافق).
- 7. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (للهوية العربية تأثير كبير وثابت في محددات سياسة المملكة) في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي (3.85)، وانحراف معياري (0.68) وبدرجة (أوافق).
- 8. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (تؤثر المحددات الإقليمية المحيطة بالمملكة في تغيير سياستها بما يتناسب مع المستجدات) في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.74)، وانحراف معياري (0.69) وبدرجة (أوافق).
- 9. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (تحقيق التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي محددًا جوهريًا) في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.64)، وانحراف معياري (0.81) وبدرجة (أوافق).

نستخلص من الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة حول محور (المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.18 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى أقل من 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة، ومن أهم المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين هي على الترتبب:

- الحفاظ على الأمن القومى والإقليمي دور كبير في محددات سياسة المملكة الفكرية.
- رعاية الحرمين الشريفين أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولوبات السياسية الخارجية.
 - الحفاظ على تواصل ثقافي وحضاري متوازن مع الدول الكبرى.
 - لتوجهات المجتمع الداخلي دور في المحددات الفكرية لسياسة المملكة.
 - الاتجاه نحو الثورة الصناعية له دور في إظهار السياسة.

السؤال الثالث: ما هي وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين؟ للتعرف على وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (10)

استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بوسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مرتبة تنازليًا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

ائترتيا تا ع.		الاختبار الإحصائ	الانحراف (الا	Ħ	درجة (الموافقة) كا2 لحسن المطابقة					العبارة		
الترتيب الكلي		الاختبار الإحصاة الاحتمالية	عراف المعياري (القيمة)	1ligud		أوافق بشدة	أوافق	أوافق جزئيًّا	لا أوافق		أرفض	۴
8	000.	73.8	0.70	3.72	133	86	24	0	0	ڑی	تستخدم المملكة المساعدات الاقتصادية للدول في دعم السياسة الخارجية .	1
					54.7	35.4	9.9	0.0	0.0	%		
2	000.	207.9	0.58	4.05	51	184	8	0	0	ك	تعتبر الدبلوماسية من أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.	2
					21.0	75.7	3.3	0.0	0.0	%		
4	000.	135.4	0.65	4.03	30	120	88	5	0	ك	استخدمت الملكة الأحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية.	3
					12.3	49.4	36.2	2.1	0.0	%		
7	000.	122.5	0.71	3.81	47	162	34	0	0	ك	يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أهم وسائل التعامل الخارجي للمملكة.	4
					19.3	66.7	14.0	0.0	0.0	%		
5	000.	178.2	0.71	4.03	54	144	44	1	0	اك	يعتبر العامل الديني من أهم أدوات السياسة الخارجية للمملكة.	5
					22.2	59.3	18.1	0.4	0.0	%		
6	000.	124.8	0.66	4.01	41	117	84	1	0	ك	تستخدم المملكة علاقاتها مع الدول العظمى في تحقيق مصالحها السياسية الخارجية.	6
					16.9	48.1	34.6	0.4	0.0	%		
1	000.	123.3	0.68	4.35	64	123	55	1	0	ڭ	تلعب الطاقة دورًا مهمًا في علاقة الملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبرى.	7
					26.3	50.6	22.6	0.4	0.0	%		
3	000.	164.6	0.59	4.05	53	141	48	1	0	ڑی	للمساعدات الإنسانية دور كبير في سياسة المملكة الخارجية	8
					21.8	58.0	19.8	0.4	0.0	%		
			0.56	3.96	المتوسط العام							

تبين من الجدول رقم (10) والذي يتضمن محور) وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) على (8) فقرات، بدرجة (أوافق بشدة) وهي الفقرة رقم (7) حيث يبلغ المتوسط الحسابي لها (4.35) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (4.20 إلى 5) والتي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، في حين جاءت استجابات أفراد الدراسة على باقى الفقرات بالمحور بدرجة (أوافق) على أداة الدراسة بالنسبة إلى متوسطاتها الحسابية، حيث تتراوح هذه المتوسطات الحسابية من (3.72 إلى4.05) على الترتيب، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20) والتي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل، مما يبين عدم وجود تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على عبارات محور (وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية).

ومن خلال النتائج يتضح أن آراء أفراد الدراسة حول محور وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين يتلخص في الآتي بالترتيب حسب متوسطات الموافقة:

- 1. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (تلعب الطاقة دورًا مهمًا في علاقة المملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبرى) في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالمحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري (0.68) بدرجة (أوافق بشدة).
- 2. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (تعتبر الدبلوماسية من أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية) في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.05)، وانحراف معياري (0.58) وبدرجة (أوافق).
- 3. جاءت الفقرة رقم (8) وهي (للمساعدات الإنسانية دور كبير في سياسة المملكة الخارجية) في المرتبة الثالثة بين عبارات المحور من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة عليه وبمتوسط حسابي (4.05)، وانحراف معياري (0.57) وبدرجة (أوافق).

- 4. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (استخدمت الملكة الأحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية) في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.03)، وانحراف معياري (0.65) وبدرجة (أوافق).
- 5. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (يعتبر العامل الديني من أهم أدوات السياسة الخارجية للمملكة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.03)، وانحراف معياري (0.71) وبدرجة (أوافق).
- 6. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (تستخدم المملكة علاقاتها المتميزة مع الدول العظمى في تحقيق مصالحها السياسية الخارجية) في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.01)، وانحراف معياري (0.66) وبدرجة (أوافق).
- 7. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أهم قواعد العلاقات الخارجية للمملكة) في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.81)، وانحراف معياري (0.71) وبدرجة (أوافق).
- 8. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (تستخدم المملكة المساعدات الاقتصادية للدول في دعم السياسة الخارجية) في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري (0.70) وبدرجة (أوافق).

نستخلص من الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة حول محور (وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (3.96 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.40 إلى أقل من 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) علي أداة الدراسة، ومن أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين نهى على الترتيب:

- أن الطاقة تلعب دورًا مهمًا في علاقة المملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبرى.
- أن الدبلوماسية تُعَدُّ من أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
 - أهمية دور المساعدات الإنسانية الكبير في سياسة المملكة الخارجية.

السؤال الرابع: ما دورا لأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين؟ للتعرف على دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (11)

استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة، مرتبة تنازليًا حسب أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي.

الترتت	ت ية	الاختبارا الإحصائ	الانحراف (الق المتو		درجة (الموافقة) 2ا2 لحسن المطابقة عن المطابقة ا			العبارة					
الترتيب الكلي		الاختبارا الإحصائ الاحتمالية	، العياري يمة)	المتوسط		أوافق بشدة	أوافق	أوافق جزئيًّا	لا أوافق		أرفض		
10	0.00	51.0		0.0	0.8 3.7	113	101	29	0	0	ك	تؤثر الظروف المحلية في المملكة في تحديد سياسات	
10	0.00	51.0	0.8	3.7	46.5	41.6	11.9	0	0	%	المملكة في تحديد سياسات المملكة الخارجية .	1	
7				47	162	33	1	0	ك	تتأثر السياسة الخارجية للمملكة بالأحداث	2		
	0.00	241.0	0.67	3.91	19.3	66.7	13.6	0.4	0	%	للمملكه بالاحداث الإقليمية ثباتًا وتغيرًا.	2	
9	0.00	.00 280.2 0.78	0.78	3.76	32	171	39	1	0	ك	للقضايا الإسلامية دورمؤثر في تحديد سياسة المملكة	3	
	0.00	200.2	0.78	3.70	13.2	70.4	16	0.4	0	%			
5	5 0.00 177.6 0.7	0.74 3	3.95	42	96	97	7	1	ك	تفضل المملكة القنوات الثنائية بين الدول فيما يخص المساعدات الرسمية.	4		
			3.95	17.3	39.5	39.9	2.9	0.4	%				
					44	134	65	0	0	ك	يعتبر الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي أحد دوافع تقديم المساعدات للكثير.	5	
6	0.00	54.7	0.75	3.92	18.1	55.1	26.7	0	0	%			
4	0.00	188.9	0.67 3.9	67 3.99	40	115	78	9	1	ك	لتوجهات الدول الكبرى دورمؤثرفي تغيير سياسة	6	
4	0.00	100.9	0.67	3.99	16.5	47.3	32.1	3.7	0.4	%	دورموتري تغييرسياسه المملكة الخارجية.		
8	0.00	111.5		3.79	57	121	61	4	0	ك	تراجع المملكة سياساتها	7	
	0.00	111.5	0.85	3.79	23.5	49.8	25.1	1.6	0	%	وفق مستجدات الأحداث الدولية.		
	1 0.00 102.4			57	112	72	2	0	ك	تحافظ المملكة على ثبات			
1		0.3	4.12	23.5	46.1	29.6	0.8	0	%	سياستها على الرغم من تغير الأحداث الدولية.	8		
		0.39	0.39 3.99	53	136	53	1	0	ك	تحافظ المملكة على ما			
3 0.00	154.0			21.8	56	21.8	0.4	0	%	يدعم ثبات سياساتها الخارجية.	9		
	2 0.00	163.1	0.38	3 4.04	55	89	94	2	3	ك	لجامعة الدول العربية		
2					22.6	36.6	38.7	0.8	1.2	%	وتوجهاتها دور مقدر في تحديد سياسات المملكة العربية السعودية.	10	
			0.42	3.94	المتوسط العام								

تبين من الجدول رقم (10) والذي يتضمن محور) الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين) على (10) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (أوافق) حيث بلغ المتوسطات الحسابية لهم تتراوح بين (3.70) الى 4.12)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح متوسطاتها ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20) والتي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل، مما يبين عدم وجود تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على عبارات محور (الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين).

ومن خلال النتائج يتضح أن آراء أفراد الدراسة حول محور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين يتلخص في الآتي بالترتيب حسب متوسطات الموافقة:

- 1. جاءت الفقرة رقم (8) وهي (تحافظ المملكة على ثبات سياستها على الرغم من تغير الأحداث الدولية) في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة، وبمتوسط حسابي (4.12)، وانحراف معياري (0.30) بدرجة (أوافق بشدة).
- 2. جاءت الفقرة رقم (10) وهي (لجامعة الدول العربية وتوجهاتها دور مقدر في تحديد سياسات المملكة العربية السعودية) في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (4.04)، وانحراف معياري (0.38) وبدرجة (أوافق).
- 3. جاءت الفقرة رقم (9) وهي (تحافظ المملكة على استقرار يدعم ثبات سياستها الخارجية) في المرتبة الثالثة بين عبارات المحور من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة عليه وبمتوسط حسابي (9.39)، وانحراف معياري (0.39) وبدرجة (أوافق).
- 4. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (لتوجهات الدول الكبرى عامل مؤثر في مؤامة سياسة المملكة الخارجية) في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.99)، وانحراف معياري (0.67) وبدرجة (أوافق).
- 5. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (تفضل المملكة القنوات الثنائية بين الدول فيما
 يخص المساعدات الرسمية) في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة أفراد
 الدراسة وبمتوسط حسابي (3.95)، وانحراف معياري (0.74) وبدرجة (أوافق).

- 6. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (يعتبرالحفاظ على الأمن القومي والإقليمي مصلحة قومية للمملكة) في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.92)، وانحراف معياري (0.75) وبدرجة (أوافق).
- 7. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (تتأثر السياسة الخارجية للمملكة بالأحداث الإقليمية ثباتًا وتغيرًا) في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (0.67) وبدرجة (أوافق).
- 8. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (تراجع الملكة سياساتها وفق مستجدات الأحداث الدولية) في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.79)، وانحراف معياري (0.85) وبدرجة (أوافق).
- 9. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (للقضايا الإسلامية دور مؤثر في تحديد سياسة المملكة) في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.76)، وانحراف معياري (0.78) ويدرجة (أوافق).
- 10. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (تؤثر الظروف المحلية في المملكة في تحديد سياسات المملكة الخارجية) في المرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة أفراد الدراسة وبمتوسط حسابي (3.70)، وانحراف معياري (0.80) وبدرجة (أوافق).

نستخلص من الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة حول محور (الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (3.94 من 5)، وهو متوسطيقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.40 إلى أقل من 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة، ومن أهم الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين هي على الترتيب:

- أن المملكة تحافظ على ثبات سياستها على الرغم من تغير الأحداث الدولية.
- أهمية دور جامعة الدول العربية وتوجهاتها المقدر في تحديد سياسات المملكة العربية السعودية.
 - ضرورة حفاظ المملكة على استقرار يدعم ثبات سياستها الخارجية.
 - دور توجهات الدول الكبرى كعامل مؤثر في مواءمة سياسة المملكة الخارجية.

خاتمة الكتاب

إن أهم تحديات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية هو التغير في نسق المجتمع الدولي، وتراكم الأزمات الإقليمية، وصدام الثقافات، ويشكّل العامل الديني بعدًا رئيسًا في صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية، حيث يرتكز الفكر السياسي السعودي على ركائز أساسية، تؤثر تأثيرًا مباشرًا في خياراته السياسية باعتماده الإسلام عقيدة وشريعة ونمط حياة، واعتماد البعد الإسلامي في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي، كما تتضح عوامل البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على القضية الفلسطينية من خلال إسلامية القضية، والإيمان بوحدة الأمة الإسلامية، والتأكيد على علاقة الجوار التي تربط بين السعودية وفلسطين، والالتزام بالبعد الإنساني للقضية الفلسطين، والالتزام المملكة في مختلف الماسات والمحافل الدولية.

ولقد احتوى هذا الكتاب على أربعة فصول بالإضافة إلى المراجع والملاحق.

وتناول الفصل الأول كمدخل للدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها، وأهدافها والتساؤلات التي تجيب عنها، وأهم المصطلحات التي استخدمها الباحث في دراسته.

وتناول الباحث في هذا الفصل إشكالية الدراسة وأهدافها ومفاهيم ومصطلحات الدراسة، والتي تمثلت في:

- 1. توضيح غايات السياسة الخارجية للمملكة.
- 2. استجلاء المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة.
- 3. الوقوف على وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
 - تحليل دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة.

ولتحقيق هذه الأهداف سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- 1. ما غايات السياسة الخارجية للمملكة؟
- 2. ما المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة؟
- 3. ما هي وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؟
- 4. ما دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة؟

أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة، كما اشتمل على الدراسات السابقة للدراسة وقام الباحث بتقييمها.

وتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوضح الباحث مجتمع الدراسة المستهدف، وكذلك مجتمع الدراسة، وبين الباحث في هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وأوضح الباحث بعد ذلك إجراءات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على المشرف ومجموعة من المحكمين، وفي ضوء آرائهم قام الباحث بتطبيق أداة دراسته، وحدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتاج الدراسة متناولًا الإجابة على أسئلتها ومناقشة نتائجها، وربطها مع نتاج الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

أهم نتائج السؤال الأول: ما غايات السياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين؟

أتضح أن آراء عينة الدراسة حول محور (غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.12 من 5)، وتتمثل غايات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين في الآتي بالترتيب:

- الحفاظ على مكانة المملكة المتميزيين دول العالم.
 - تحسين صورة الإسلام عالميًّا.
 - العمل على نصرة قضايا المسلمين عالميًا.
- العمل على تحقيق علاقات منفتحة مع معظم دول العالم.

أهم نتائج السؤال الثاني: ما المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين؟ اتضح أن آراء عينة الدراسة حول محور (المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.18 من 5)، ومن أهم المحددات الفكرية للسياسة الخارجية للمملكة من وجهة نظر المبحوثين هي على الترتيب:

- الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي دور كبير في محددات سياسة المملكة الفكرية.
- رعاية الحرمين الشريفين أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية.
 - الحفاظ على تواصل ثقافي وحضاري متوازن مع الدول الكبري.
 - لتوجهات المجتمع الداخلي دور في المحددات الفكرية لسياسة المملكة.
 - الاتجاه نحو الثورة الصناعية له دور في إظهار السياسة.

أهم نتائج السؤال الثالث: ما هي وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المنحوثين؟

أظهرت النتائج أن آراء عينة الدراسة حول محور (وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (4.96 من 5)، ومن أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين هي على الترتيب:

- أن الطاقة تلعب دورًا مهمًا في علاقة المملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبرى.
- أن الدبلوماسية تُعَدُّ من أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
 - أهمية دور المساعدات الإنسانية الكبير في سياسة المملكة الخارجية.

أهم نتائج السؤال الرابع: ما دور الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المنحوثين؟

كشفت النتائج أن آراء عينة الدراسة حول محور (الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين) هي بدرجة (أوافق) وبمتوسط (3.94 من 5)، ومن أهم الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في تحديد سياسات المملكة من وجهة نظر المبحوثين هي على الترتيب:

- أن المملكة تحافظ على ثبات سياستها على الرغم من تغير الأحداث الدولية.
- أهمية دور جامعة الدول العربية وتوجهاتها المقدر في تحديد سياسات المملكة العربية السعودية.
 - ضرورة حفاظ المملكة على استقرار يدعم ثبات سياستها الخارجية .
 - دور توجهات الدول الكبرى كعامل مؤثر في مواءمة سياسة المملكة الخارجية.

التوصيات:

- 1. زيادة العمل الدبلوماسي بما يتناسب مع مكانة المملكة بين دول العالم.
- 2. زيادة التعاون في كافة الأصعدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الإنسانية على الصعيدين الخليجي والعالمي.
 - 3. زيادة التمثيل الخارجي والدبلوماسي في كافة الدول الإسلامية.
 - تحديد رؤية ورسالة واضحة لدور المجلس الخليجي للتغلب على الأزمات.
- تطوير الكادر الوظيفي في وزارة الخارجية من خلال حصوله على العديد من المهام والدورات.
 - 6. تقوية الأداة العسكرية والعمل على تطويرها وتسليحها بأحدث النظم العالمية.
- 7. إشراك جميع العاملين في وزارة الخارجية في صناعة الاستراتيجية وصياغة ورسم السياسة الخارجية.
- 8. تطبيق سياسة متزنة ومتوزانة في مجال إنتاج النفط وتسويق النفط، نظرًا للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.
 - 9. تطوير مفهوم التنمية المستدامة في العمل ما بعد النفط.
 - 10. ضرورة الحفاظ على مكانة المملكة المتميزيين دول العالم.
 - 11. أهمية تحسين صورة الإسلام عالميًّا.
- 12. وضع السياسات التي تحافظ على الأمن القومي والإقليمي كدور كبير في محددات سياسة المملكة الفكرية.
 - 13. ضرورة الحفاظ على تواصل ثقافي وحضاري متوازن مع الدول الكبري.
- 14. الوعى الكافي لما للطاقة من دور مهمِّ في علاقة المملكة مع الدول الأخرى خاصة الكبري.
 - 15. مراعاة أهمية دور المساعدات الإنسانية الكبير في سياسة المملكة الخارجية.
 - 16. أهمية أن تحافظ المملكة على ثبات سياستها على الرغم من تغير الأحداث الدولية.
- 17. ضرورة الأخذ في الاعتبار دور وتوجهات جامعة الدول العربية في تحديد سياسات الملكة العربية السعودية.

المقترحات:

- 1. إيجاد مسارتدريبي لكل موظف من موظفى وزارة الخارجية للعمل على تنمية معارفه ومهاراته في مجال عمله.
- 2. تطوير عمل وزارة الخارجية وفق بيروقراطية تهتم في تحديد وتوزيع المهام بشكل هرمي واضح وعدم الاعتماد على المركزية في اتخاذ القرار.
 - 3. وضع خطط استراتيجية للعديد من الملفات بشكل نموذجي.
- 4. القيام بمزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول الخطط الاستراتيجية لوزارة الخارجية السعودية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- استيتية، دلال. (2010). التغير الاجتماعي والثقافي. عمان: دار وائل.
- إسماعيل، محمد (2014). أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر.
 - البستاني، فؤاد أفرام، (د.ت)، منجد الطلاب، ط3، دار الشروق، بيروت.
- بلال، حسن (2014). مدخل لفهم السياسات العامة، مجلة القانون المغربي، المغرب، دار السلام للطباعة والنشر. عدد (22).
- التويجري، عادل بن سعد بن عبدالله (2015)، دور التعاون الاستراتيجي السعودي المصري في تحقيق الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الثبيتي، مناحي. (2014). العلاقات السعودية- الروسية من منظور استراتيجي 2003 2013م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقليمية والدولية.
- الجديع، عبدالرحمن محمد (1999)، السياسة الخارجية «الثوابت والممارسة»، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
- الحضرمي، عمر حمدان (2002)، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، عمان: دار الفتح للنشر والتوزيع.
- الحيدر، حيدربن عبد الرحمن، (2002م) الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة.
- خريف، سعود بن محمد (1427هـ)، دور وكلاء الإدارة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري لدى الطلاب، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

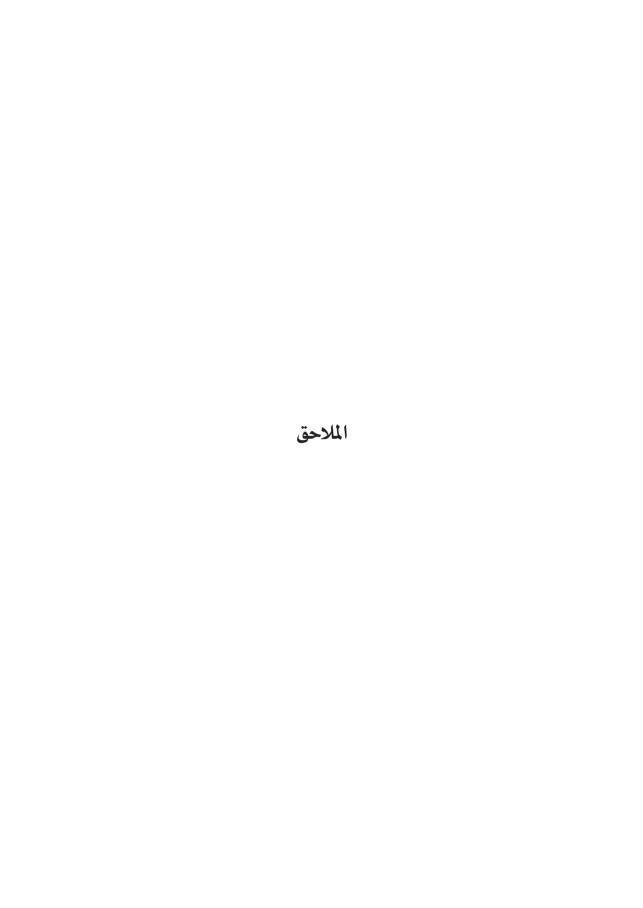
- خياط، يوسف، (د.ت)، معجم المصطلحات العلمية والفنية، دارلسان العرب، بيروت.
- أبا الخيل، محمد (1404هـ). دور المملكة العربية السعودية في دعم وتطوير التعاون بين الدول الإسلامية، إدارة العلاقات العامة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الدهدار، مروان (2006). العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الراجعي، صالح عبدالله (1419هـ). العلاقات السعودية الخليجية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية، الرياض: مؤسسة الاصطفاء للطباعة.
- الرشود، سعود بن محمد (1422هـ)، المملكة العربية السعودية السجل الأبيض للمساعدات الخارجية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الزايدي، عبدالله بن عبدالعزيز (1999م)، الإدارة العامة للشؤون الإسلامية بوزارة الخارجية السعودية، مصدرًا للمعلومات عن العالم الإسلامي، ندوة مصادر المعلومات نظمتها وزارة الشؤون الإسلامية، بالتعاون مع مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.
 - الساعاتي، سامية. (2003). الشباب العربي والتغير الاجتماعي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- سيف، محمود محمد (1988). جغرافية المملكة العربية السعودية، القاهرة: دار
 المعرفة الجامعية.
- الشمري، مشعل. (2015). بعنوان: تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.
- الشهري، محمد. (2010). واقع التفكير الاستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمدينة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
 - صحيفة أم القرى، العدد 1717 في 27 /10 / 1377هـ.
- صلواتي، فؤاد جمال (1419هـ). وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، مجلة الدبلوماسي، عدد (20)، 29- 32.

- عبدالرحيم، جهان إبراهيم (2012). وزارة الخارجية السعودية والإدارة الفيصلية (1345–1395هـ / 1976–1975م)، عدد (27)، 347–399.
- العتيبي، ماجد. (2015). تصور استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقليمية والدولية.
- العجمي، مبارك (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980 - 2010)، جامعة الشرق الأوسط.
- العجمى، مبارك (2011). بعنوان: المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980 - 2010)، جامعة الشرق الأوسط.
- ابن عصاى، نايف بن مدكر (2013). أدوات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصرعدد (1)، 317-342.
- عطية، محسن على . (2010م). البحث العلمي في التربية مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية. عمان. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- على، غادة (2011). التحولات الفكرية في السياسة الدولية وأثرها على تمثيل المصالح، رسالة دكت وراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- عيد، محمد بدري (2015). داعش وأمن الخليج: تهديد محتمل إلى خطر داهم، تقارير، الجزيرة للدراسات.
- القباع، عبدالله سعود (1986هـ)، السياسة الخارجية السعودية، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
- كموش، مراد (2014). الصورة الذهنية، قراءة إيستيمولوجية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي، الجزائر، ع5.
- محمد، هيفاء؛ وسبع، سداد (د.ت). المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، دراسات دولية، عدد (44).
- مسعد، محمود، أنظمة الإدارة في المملكة العربية السعودية، القانون الإداري، القاهرة، مطبعة السعادة.
- المنصور، منصور عبدالله (1419هـ)، السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، الـدور السـعودي وأهـم العوامـل المؤثـرة فيـه، السياسـة الخارجيـة للمملكـة العربيـة السعودية في مائلة عام، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض: مؤسسة الاصطفاء للطباعة.

- النظام الأساسي للحكم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90، بتاريخ 27/8/1418هـ.
- النعيمي، أحمد نوري (2011)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عمان، دار زهران.
- الهدلق، إبراهيم. (2013). المراكز الفكرية وصناعة الاستراتيجيات: (السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.
 - أبو هيف، على صادق (1977). القانون الدبلوماسي، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2003)، جهود المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- موقع مركز الجزيرة للدراسات أبو الأزدي، أحمد (2015). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، http://studies.aljazeera.net/reports/
 - موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com/
 - موقع رابطة العالم الإسلامي، http://www.themwl.org/
 - موقع وزارة الخارجية السعودية http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy
- الحلوة، محمد (2011). تحديات السياسة الخارجية ومعطياتها، استرجعت بتاريخ https://elaph.com/Web/NewsPapers/2011/4/650357.html من الرابط

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Al-Eisa, Abdulaziz (1997), U.S. Saudi relations: interdependence revisited. King's College London, University of London.
- al-Hamoudi, Waleed (2014), The business of politics and the politics of business: Anglo-Saudi relations in the contemporary era, 1991 -2006.
 King's College London (University of London).
- Bronson .Rachel (2015) A NEW KING FOR SAUDI ARABIA , http://www. fpri.org/docs/bronson_on_saudi_0.pdf
- Ismail, Norafidah Binti (2011). The political and economic relations of the People's Republic of China (PRC) and the Kingdom of Saudi Arabia (KSA), 1949-2010, University of Exeter.
- Kamrava, Mehran (2013). Mediation and Saudi Foreign Policy. the Center for International and Regional Studies, at Georgetown University's School of Foreign Service in Qatar.
- Saudi foreign policy. (ND)"Principled politics", http://bdi.mfa.govern-m>ent.bg/download/algamdi.pdf



الملاحق

ملحق رقم (1) وزراء الخارجية:

تعاقب على الوزارة ستة وزراء هم:

- جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز يرحمه الله (1349–1380/ 1382–1395هـ).
 - معالى الأستاذ/إبراهيم السويل (1380–1382هـ).
 - صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (1395 إلى 1436هـ).
 - معالى الأستاذ/ عادل بن أحمد الجبير (1436هـ إلى 1440هـ).
 - معالي الدكتور/إبراهيم بن عبد العزيز العساف (1440هـ إلى 1441هـ).
 - صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله ال سعود (1441هـ إلى الآن).

وشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء كل من:

- معالي الأستاذ/عمر السقاف (1388–1394).
- صاحب السمو الملكي/ الأمير سعود الفيصل رحمه الله (10/7 1436).
 - معالى الأستاذ/ عادل بن أحمد الجبير (1440هـ الى الآن).

وشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية:

- معالى الدكتورنزار عبيد مدنى (1426هـ إلى 1440هـ).

ملحق رقم (2) رابطة العالم الإسلامى:

هي منظمة إسلامية عالمية جامعة، مقرها مكة المكرمة، تنسق الجهود في مجالات التعريف بالإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه، ودحض الشبهات والافتراءات التي تلصق به، وتعمل على جمع كلمة المسلمين، وعونهم في حل مشكلاتهم، وتنفيذ مشروعاتهم الدعوية، والتعليمية، والتربوية، والثقافية، وتشجع الحوار مع أصحاب الثقافات الأخرى، وتسعى إلى ما يحقق السلم والأمن والعدل في البشرية، وتحارب العنف والإرهاب.

وأنشئت رابطة العالم الإسلامي بموجب قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في 14من ذي الحجة 1381هـ الموافق 28 من مايو 1962م.

وقد حظيت الرابطة منذ نشأتها بدعم كبيرمن المملكة العربية السعودية في شتى النواحي المادية والمعنوية، وإيمانًا من المملكة بدور رابطة العالم الإسلامي فقد ظلت تتكفل بنحو %90 من ميزانيتها، بالإضافة إلى التبرعات والمساعدات التي تصلها من الشعب السعودي (الرشود، 1422هـ، ص248).

وتمثل الرابطة في معظم المنظمات الإسلامية والعالمية، ومنها منظمة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الطفل العالمية (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري، وتشارك في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب؛ كما تحضر مؤتمرات القمة، ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية. (موقع رابطة العالم الإسلامي: http://www.themwl.org).

أهدافها:

- 1. التعريف بالإسلام عقيدة وشريعة وسلوكًا، والدعوة إليه، وتوعية المسلمين بحقائقه النبيلة وفقًا للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
 - 2. على تحقيق رسالة الإسلام في نشر السلام، والعدل، وحفظ حقوق الإنسان.
- 3. شرح تعاليم الإسلام الصحيحة والدعوة إليها، ودحض الافتراءات عليه؛ والتصدي لمحاولات التشويه لصورته، والتضليل الموجه ضد دعوة الحق.
- 4. تنمية التعارف والتعاون بين الشعوب الإسلامية، والعمل على إيقاظ الوعي المسترك بقضايا المسلمين وتطلعاتهم إلى تحقيق العدل والسلام والاستقرار.

- بذل الجهود في علاج المشكلات التي يواجهها العالم الإسلامي، وتقديم العون للمسلمين في حل مشكلاتهم، وتحقيق آمالهم المشروعة.
- بذل الجهود المكنة لدفع عوامل النزاع والشقاق وفساد ذات البين داخل الشعوب والجاليات الإسلامية، وفيما بينها.
- السعى لنشر الفضيلة، والإصلاح في الأرض، ودفع الإفساد عنها، وحث الناس على طاعة الله، وطاعة رسوله.
- السعى إلى نشر ثقافة الحوار الحضاري بين شعوب العالم, والعمل على تعميق التعايش الإيجابي, والتركيز على القيم الإنسانية المشتركة, والتصدي لنظريات الصراع الحضاري. (موقع رابطة العالم الإسلامي: http://www.themwl.org/).

الأمانة العامة:

هي الجهاز التنفيذي الذي يقوم بالإشراف المباشر على الأعمال والمناشط التي تقوم بها الرابطة، ويتولى الأمين العام بمساعدة الأمناء المساعدين وموظفى الرابطة ومنسوبيها تنفيذ الخطط والتوجيهات التي تصدر من المجلس الأعلى، ومتابعة أعمال المؤسسات والهيئات التابعة لها. (موقع رابطة العالم الإسلامي: http://www.themwl.org/).

منظمة التعاون الإسلامي:

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم، وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالملكة المغربية يوم 12 رجب 1398 هجرية (الموافق 25 سبتمبر 1969م) ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

عقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها في جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة، ويعتبر السيد/ إياد أمين مدنى عاشر أمين عام، وقد تولى هذا المنصب في يناير 2014م. (وكالة الأنباء السعودية، 1409هـ، ص23).

اعتمد الميثاق الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكاريومي 13 و14 مارس 2008، وقد حدد الميثاق الجديد أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون فيما بين الدول الأعضاء،

وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، ارتفع عدد الأعضاء من خمس وعشرين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعا وخمسين دولة عضوا. وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامع كلمة الأمة وممثل المسلمين الذي يعبرعن القضايا القريبة من قلوب ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم، وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفا فيها، وقد اتخذت المنظمة خطوات عديدة لصون القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة التصورات الخاطئة، كما دافعت بشدة عن القضاء على التمييزإزاء المسلمين بجميع أشكاله وتجلياته. (موقع منظمة التعاون الإسلامي: http://www.oic-oci.org/oicv).

وتواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين؛ ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005 خطة في شكل برنامج عمل عشري يرمى إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء، ودعم التسامح والاعتدال والحداثة، وإحداث إصلاحات كبرى في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا، والتعليم، وتحسين مستوى التجارة، كما يشدد البرنامج على أهمية الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الطفل، والمرأة، وقيم الأسرة المتأصلة في الشريعة الإسلامية.

وترمى المنظمة حسب ميثاقها إلى بلوغ الأهداف التالية:

- تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء.
- صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة البدول الأعضاء واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
- ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.
 - تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

- بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.
- حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها والتصدى لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.
- الرقى بالعلوم والتكنولوجيا وتطويرها وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات. (موقع منظمة التعاون الإسلامي: http://www.oic-oci.org/oicv)

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف، تتصرف الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، وفقا للميادئ التالية:

- تلتزم جميع الدول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.
 - الدول الأعضاء دول ذات سيادة وتتساوى في الحقوق والواجبات.
- تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية، وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها.
- تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي لكل منها وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
- تعزز الدول الأعضاء وتساند على الصعيدين الوطني والدولي الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وتتألف منظمة التعاون الإسلامي من الأجهزة الرئيسة التالية:

القمة الإسلامية، وتتألف من ملوك ورؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء، وهي أعلى هيئة في المنظمة، وتجتمع مرة كل ثلاث سنوات للتداول واتخاذ القرارات وتقديم المشورة بشأن جميع القضايا ذات الصلة بتحقيق الأهداف، ودراسة القضايا الأخرى التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء والأمة.

مجلس وزراء الخارجية:

يجتمع بصفة دورية مرة كل سنة ويدرس سبل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة من خلال أمورمن بينها:

- أ) اتخاذ قرارات ومقررات بشأن مسائل تحظى بالاهتمام المشترك في سبيل نيل الأهداف وتنفيذ السياسة العامة للمنظمة.
- ب) استعراض ما يتم إحرازه من تقدم في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات القمة ومجالس وزراء الخارجية السابقة. (موقع منظمة التعاون الإسلامي: http://www.oic-oci.org/oicy).

مؤتمر وزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامى:

لقد نصت المادة الثالثة من ميثاق المؤتمر الإسلامي على أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء، هو أحد الهيئات الرئيسية الثلاث للمؤتمر، حيث يعد الهيئة الرئيسية الثانية لمنظمة المؤتمر والإسلامي إضافة إلى مؤتمر ورؤساء الدول والحكومات، والأمانة العامة للمؤتمر والمؤسسات التابعة لها، وتناطبه مسؤولية تحديد السياسات المزمع اتباعها، ويجتمع بصفة دورية مرة كل سنة لبحث الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للمنظمة، ويتخذ قرارات ذات مصلحة مشتركة تتماشى مع أهداف المنظمة ومقاصدها، ويصادق على ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، ومنذ تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي عقدت ست وعشرون دورة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ولدى عقد كل دورة ينتخب المؤتمر الإسلامي الخراجية، ولدى عقد كل الدورة التالية. (موسوعة مقاتل من الصحراء: http://www.moqatel.com/).

الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية:

يعقد المؤتمر أيضا دورة استثنائية كلما اقتضت الظروف ذلك، وقد عقدت حتى الآن في هذا الصدد سبع دورات استثنائية، ويعقد سنويا اجتماع تنسيقي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك إبان عقد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من أجل إعداد استراتيجية مشتركة بشأن القضايا التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

الاجتماعات التي يعقدها بين الدورات مكتب مؤتمر القمة والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية:

جرى العرف على عقد مكتب المؤتمر الإسلامي اجتماعات بين الدورات إذا استدعت ذلك قضايا ملحة تحظى باهتمام الأمة الإسلامية، وقد عقدت عدة اجتماعات للمكتب المشترك لمؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمرات الوزارية. (المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية العرب، ص 29).

